مسائل خلافية

بين الخليل وسيبويه

الدكتور فخر صالح سليمان قدارة

استاذ مساعد في جامعة محمد بن سعود الإسلامية
فرع القصيم

دار الأمل للنشر والتوزيع

الطبعة الأولى: ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م

دار الأمل للنشر والتوزيع : ص. ب ٤٦٩ هاتف ٢٧٦٧٤
إربد ـ الأردن

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد: فقد استرعى انتباهي أثناء اطلاعي على كتب النحـو المختلفـة أن هناك مسائل قد وقع فيها خلاف بين الخليل وسيبويه، وقد لاحظت ذلك أثناء قراءتي في كتاب سيبويه، ففكرت أن أكتب بحثاً في هذه المسائل. وبعد أن قررت ذلك أخذت أجمع مادة البحث من كتب اللغة والنحو وبخاصة كتب المحققين والشراح.

أمّا الكتاب، أعني كتاب سيبويه، فقد قرأته فصلاً فصلاً، ولا أدعي أنني استطعت أن أرصد جميع هذه المسائل، فهذا أمر قد يكون صعباً، نظراً لغموض عبـارة سيبـويه في كثير من المـواضع، ولاختلاف العلماء في تفسير كثير من عباراته، لذا فقد عدلت إلى تسمية البحث «مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه» بدلاً من «المسائل الخلافية بين الخليل وسيبويه»، أما المسائل التي تأكدت منها وجعلتها مدار بحثي فهي: أداة التعريف «ال»، وتأصيل حرف النصب «لن»، وإياك وأخواته، وإذنْ، وأيّ الموصولة، وموضع أنْ وأنّ إذا حذف عنهما حرف الجر، والجرّ على الجوار، وأصل خطايا وجاءٍ ونحوهما، وتأصيل مهما.

هذا وقد قسّمت البحث إلى فصلين، وصدّرته بتمهيد تحدثت فيه بشكل موجز عن نشأة علم النحو. أمّا الفصل الأول فقد خصصته للحديث عن الخليل ابن أحمد وسيبويه، تحدثت فيه عن حياة كل منهما وشيوخه وتلاميذه وجهوده العلمية، وأمّـا الفصل الثاني فقد خصصته للحديث عن مسائل الخلاف بين الشيخين، الآنفة الذكر.

وأنهيت البحث بخاتمة بيّنت فيها ما استخلصته من نتائج ، ثم ذيّلته بفهرس للمـوضـوعات، وآخر للمصادر والمراجع.وبعد، فآمل أن أكون قد وفقت في بحثي هذا ليكون بداية لبحوث مشابهة أنوي الكتابة فيها في المستقبل إن شاء الله، وأسأله سبحانه وتعالى أن يوفقني لما يحبه ويرضاه، وأن يهديني إلى سواء السبيل.

الدكتور فخر صالح سليمان قدارة

بريدة - القصيم - غرة رجب عام ١٤١٠هـ
الموافق للسابع والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٩٠م

التمهيد

علم النحو

أسباب وضعه:

كان العرب في الجزيرة قبل الإسلام يتكلمون العربية الصحيحة بالسليقة، ولم يكونوا بحاجة إلى قواعد يضبطون بها ألسنتهم. ولما جاء الإسلام وازداد اختلاط العرب بغيرهم من العناصر غير العربية ودخل الأعاجم فيه أفواجاً، أخذ الفساد يدب في تلك السليقة العربية، وشاع اللحن بين الناس، فهال ذلك أولي الأمر، وخشوا أن يتسرب ذلك إلى القرآن الكريم، فهرعوا إلى العلماء ليضعوا القواعد التي تصون اللسان من الخطأ، وتحافظ على اللغة سليمة خالية من اللحن والتحريف، فهداهم تفكيرهم إلى وضع مبادئ علم النحو في الصدر الأول للإسلام.

ولم يكن اللحن طارئاً عندما فكر الحكام والعلماء العرب في وضع قواعد النحو، بل إن شيوعه هو الذي كان طارئاً. فقد روي أن رجلاً لحن بحضرة النبي ﷺ فقال[1]: «أرشدوا أخاكم فقد ضلّ». ومرّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه على قوم يسيئون الرمي، فقرعهم، فقالوا: إنا قوم (متعلمين)، فأعرض مغضباً وقال: والله لخطأكم في لسانكم أشدّ عليّ من خطئكم في رميكم[2]. وروي أن كاتباً لأبي موسى الأشعري ـ وكان والياً على البصرة ـ كتب رسالة على لسان أبي موسى إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال فيها: من (أبو) موسى الأشعري

---

(١) الخصائص ٢/٨.
(٢) نشأة النحو، ص ٩.

إلى . . . . فلما اطلع عليها عمر، كتب إلى أبي موسى : عزمت عليك لَمَا ضربت كاتبك سوطاً[1].

وهكذا نرى أن جرثومة اللحن بدأت في زمن الرسول ﷺ، وازدادت في زمن الخلفاء من بعده، نظراً لكثرة اختلاط العرب بالعجم. ويرى بعض الباحثين في اللغة أن سبب وضع النحو غرض ديني، وهو المحافظة على القرآن الكريم، وينفي أن يكون ظهور اللحن مدعاة إلى وضع علم النحو أو التفكير فيه، ويبني نظريته هذه على أنه لو كان مجرد اللحن مدعاة لوضع علم النحو لوجدنا محاولات في ذلك أيام الرسول ﷺ أو أيام الخلفاء من بعده، إذ أنّ اللحن موجود في البيئة العربية منذ ذلك التاريخ.

ويمكن الرد على هذا الرأي بأن اللحن الذي كان موجوداً في عهد الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين كان شيئاً ضئيلاً بالنسبة لما ظهر في عهد الفتوحات الإسلامية خارج الجزيرة العربية، وبعد اختلاط العرب بغيرهم عن طريق المصاهرة والتجارة والجوار والمعاملات الحياتية[2]. ويبدو أن الحفاظ على القرآن الكريم وتفشي اللحن هما السببان الرئيسيان في وضع مبادئ علم النحو؛ لأن النحو دراسة للتركيب اللغوي ورصد للظواهر الإعرابية الناجمة عن القرائن اللفظية التي سمّيت فيما بعد بالعوامل النحوية. وقراءة القرآن الكريم تعتمد اعتماداً بارزاً على تغيّر أواخر الكلمات، أيْ: على الإعراب، واللحن أول ما ظهر في القضايا الإعرابية.

ويرى الدكتور محمد خير الحلواني[3] أن هناك سببين آخرين كان لهما دور في نشأة علم النحو، أحدهما لغوي والآخر اجتماعي. أمّا الأول فيتمثل في تداخل العربية والفارسية والسريانية، وذوبان أصالة كل منها، فغدت العربية لغة

---

(١) الخصائص ٢/٨.

(٢) تاريخ النحو وأصوله للدكتور عبد الحميد السيد طلب ص ١٧.

(٣) انظر كتابه «المفصل في تاريخ النحو العربي» ص ١٨ ـ ٣٠.

هجينة، مما أدى إلى اتساع الهوة بين اللغة الفصيحة، واللغة المحكية، ومثل هذه الهوة تخيف المجتمع الإسلامي لأن العقيدة الإسلامية لا تفهم إلا باللغة العربية الأصيلة. أضف إلى ذلك أن اللغة الفصيحة كانت سبيل الناس إلى الوظائف والوصول إلى الحكام والولاة، ويستوي في هذا العرب الذين فسدت ألسنتهم والأعاجم. ومثل هذا الحافز جدير بأن يكون دافعاً لتعلم اللغة العربية ووضع الأسس والقواعد التي تكفل ذلك.

أمّا السبب الاجتماعي فيتمثل في اختلاط العرب بغيرهم من الشعوب الأخرى، في السكن والسوق والجيش والمسجد وسائر المرافق العامة والخاصة. هذا الاختلاط أدّى إلى احتكاك لغات كثيرة بعضها ببعض، فاتسعت الهوة بين اللغات المحكية واللغة المثالية التي تستخدم في العبادة وفي الدواوين. فنشأة النحو لا يمكن أن تفهم بمعزل عن الملابسات اللغوية التي كانت عليها العربية أو بمعزل عن الحياة الاجتماعية التي أدت إلى تعدد المستويات اللغوية.

ويرى الدكتور شوقي ضيف[1] أن هناك سبباً آخر من أسباب وضع علم النحو وهو اعتزاز العرب بلغتهم. هذا الاعتزاز جعلهم يخشون عليها من الفساد حين امتزجوا بالأعاجم مما جعلهم يحرصون على رسم أوضاعها خوفاً عليها من الذوبان في اللغات الأخرى.

زمان ومكان وضعـه:

كان وضع علم النحو في الصدر الأول للإسلام، لأن العرب في الجاهلية كانوا ينطقون عن سليقة جبلوا عليها، فلم يكونوا بحاجة إلى قانون كلامي يخضعون له، قانونهم ملكتهم التي خلقت فيهم.

---

(١) انظر كتابه «المدارس النحوية» ص ١٢.

وقد اختلف هذا الأمر بعد الإسلام، إذ اختلطوا بالفرس والروم وغيرهم، فحلّ بلغتهم من اللحن ما جعلهم يهرعون إلى وضع علم النحو[1].

وزعم بعض العلماء أن العرب كانوا يتأملون الكلام، وكان كلامهم عن خبرة بقانون العربية، فالنحو فيهم قديم أبلته الأيام، ثم جدّده الإسلام على يد أبي الأسود الدؤلي بإيعاز من علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ومن هؤلاء أحمد ابن فارس[2]. وقد ذهب أكثر من ذلك، إذ نسب للعرب العاربة معرفتهم بمصطلحات النحو بتوقيف من قبلهم حتى انتهى الأمر إلى الموقّف الأوّل وهو الله عز وجل، الذي علم آدم الأسماء كلها[3]. ولا شك أن هذا الرأي عار عن الصحة، بعيد عن المعقول، جار وراء الوهم والخيال[4].

وكان العراق هو مكان وضع ونشوء هذا العلم، لأنه واقع على حدود البادية، وملتقى العرب وغيرهم، فكان أظهر بلد انتشر فيه اللحن. أضف إلى ذلك أن العراق هو من أقدم بقاع الأرض عمرانا، وقد سكنته شعوب كثيرة ذات حضارات وعلوم مختلفة كالآشوريين والفرس والبابليين والكلدانيين وغيرهم، فلما دخل أهله في الإسلام عالجوا العلوم العربية على قياس معالجة أممهم السابقة للعلوم[5].

واضعــــه:

اختلف المؤرخـون وأصحاب الروايات فيمن فكر بوضع علم النحو وقام بوضع أسسه، فبعضهم يرى أن علي بن أبي طالب هو أول من وضع النحو،

---

(1) نشأة النحو ص ١٢.

(2) الصاحبي ١/١٣.

(3) الصاحبي ١/١١.

(4) نشأة النحو ص ١٣.

(5) علم النحو الصرف ص ٢٢.

وأنـه دفـع أبي الأسـود الدؤلي بصحيفة مكتوب فيها: الكلام كله اسم وفعل وحـرف. فالاسم ما أنبـأ عن المسمّى، والفعل ما أُنبئَ به، والحرف ما أفاد معنى. وأمره بتكميلها[1]. وبعضهم يرى أن أبا الأسود الدؤلي هو الذي ابتدأ هذا العمل بإشارة من عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أو بإشارة من زياد بن أبيه، وكان أبو الأسود معلم أولاده. ويرى فريق ثالث أن أبا الأسود الدؤلي هو الذي بدأ بوضع علم النحو بنفسه بعدما قالت له ابنته: ما أحسنُ السّماءِ؟ فقال لها: نجـومها، فقالت: إني لم أردْ هذا وإنما تعجبت من حسنها، فقال لها: إذنْ فقولي: ما أحسنَ السماءَ! وأول ما وضع منه باب التعجب. وزعم قوم أنّ أول مَنْ وضع النحو عبد الرحمن بن هرمز المتوفى سنة ١١٧هـ. وقال آخرون: إنّ أوّل من وضعه نصر بن عاصم المتوفى سنة ٨٩هـ.

والصحيح أن أبا الأسود الدؤلي هو الذي وضع علم النحو بإشارة من علي ابن أبي طالب رضي الله عنه؛ لأنّ الروايات كلها تسند إلى أبي الأسود، وأبو الأسود يسند إلى علي بن أبي طالب. فقد روي عن أبي الأسود أنه سئل فقيل له: مِنْ أين لك هذا النحو؟ قال: لفّقت حدوده من علي بن أبي طالب[2]، وقال ابن سلام[3]: وكـان لأهـل البصرة في العربية قدمة، وبالنحو وبلغات العرب والغـريب عناية. وكان أوّل من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي ـ وهو ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل ـ وكان رجل أهل البصرة، وكان علوي الرأي، وكان يونس يقول: والدؤلي من كنانة رهط أبي الأسود. وإنما قال ذلك حينما اضطرب كلام العرب فغلبت السليقة، فكان سراة الناس يلحنون، فوضع باب الفاعل والمفعول والمضاف وحروف الجر والرفع والنصب والجزم.

---

(١) الأشباه والنظائر ١/٨.

(٢) نزهة الألباء ص ٢١.

(٣) طبقات فحول الشعراء ١/١٢.

هذا ومن المؤكد أن أبا الأسود لم يبدأ بما قيل من تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، ولا بباب التعجب أو غيره. فالعقل والمنطق يوحيان بالتدرج في مثل هذا العمل المبتكر. والأقرب أن أبا الأسود بدأ بوضع علامات الشكل، وكانت في أول الأمر نقطاً فوق الحرف للفتحة، وتحته للكسرة، وإلى جانبه للضمة، ولما أرادوا نقط الحروف لتمييزها، وقد كانت حينذاك مهملة رأوْا أن يفرقوا بين النقط التي للإعجام والنقط التي للشكل، فجعلوا كلًّا منها بلون خاص، ثم عدلوا عن ذلك، وجعلوا للشكل علامات أخرى هي حروف مدّ صغيرة، فالكسرة ياء صغيرة، والفتحة ألف مائلة قليلاً، والضمة واو صغيرة، قال أحمد أمين[1]: «ويظهر لي أن نسبة النحو إلى أبي الأسود لها أساس صحيح، وذلك أن الرواة يكادون يتفقون على أن أبا الأسود قام بعمل من هذا النمط، وهو أنه ابتكر شكل المصحف، فأخذ صبغاً يخالف لون المداد الذي كتب به المصحف، ووضع على الحرف المفتوح نقطة فوقه، والمكسور نقطة أسفله، والمضموم نقطة بين يدي الحرف، والمنوّن نقطتين». ثم قال[2]: «وواضح أن هذه خطوة أولية في سبيل النحو، تتمشى مع قانون النشوء، وممكن أن تأتي من أبي الأسود».

ويبدو أن أول ما وضع من هذا العلم ما كان أقرب إلى متناول الفكر في الاستنباط، لأن وضعه مبني على أساس من التفكير في استخراج القواعد من الكلام، فما كثر دورانه على الألسن هو الذي وضع أولاً، لذا قيل أول ما وضع باب الفاعل ثم المفعول ثم المبتدأ، وهكذا[3].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن النحو نشأ نشأة عربية على مقتضى السليقة والفطرة، ثم تدرج به التطور حتى كملت أبوابه، ولم يقتبس من لغة أخرى، لا

---

(١) ضحى الإسلام ٢/٢٨٦.

(٢) المرجع السابق.

(٣) نشأة النحو ص ١٤.

في نشأته ولا في تطوره، ولا في تقسيم أبوابه وتنظيمها. وزعم بعض المستشرقين أن علم النحو منقول من اليونان، لأن وضعه في العراق إنما كان بعد اختلاط العرب بالسريان وتعلمهم ثقافتهم، وللسريان نحو قديم ورثوه عن اليونان، وهذا رأي لا يعوّل عليه، لأنه لا يستند إلى دليل، فهو مجرد اختلاق يقصد به صاحبه الانتقاص من العرب[1].

مدرسة البصرة النحوية:

أسست مدينة البصرة في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سنة ١٤هـ. ولم يمض وقت طويل على إنشائها حتى أصبحت مركزاً تجارياً وثقافياً هاماً، حافلاً بخليط واسع من العرب والعجم الذين وفدوا على هذه المدينة واستوطنوها. ويبدو أن هذا الخليط كان في بعض الأحيان سبباً في إذكاء روح العصبية القبلية، ودفع الشعراء إلى المهاجاة والمفاخرة، أضف إلى ذلك ما ظهر فيها من خلاف واسع بين العربية والفارسية من جهة، وبين لغة القرآن الكريم وبين لهجات القبائل العربية المختلفة من جهة أخرى.

وقد كان ذلك من أهم العوامل التي دعت العرب والمسلمين إلى النظر في اللغة، ونبّهتهم إلى الملاحظات، وإدراك الفروق اللغوية، وبخاصة أنهم قريبو العهد بالرسول ﷺ، وبينهم بعض صحابته، وعنهم أخذ التابعون الذين تشرّبت نفوسهم حبّ القرآن الكريم والمحافظة عليه، ونفرت طباعهم من اللحن والتحريف[2].

والقرآن الكريم كتاب المسلمين المقدس، فهو دستورهم ومرجع أحكامهم، فكان حرصهم على سلامته عاملاً أساسياً في الابتعاد عن اللحن، وفي التفكير في وضع القواعد التي تحفظ ألسنتهم. وهكذا بدأت الفكرة الأولى للدراسة النحوية في البصرة.

---

(١) نشأة النحوص ١٤.

(٢) تاريخ النحو وأصوله ص ٥٤.

وأول نحوي بصري حقيقي نجد عنده طلائع علم النحو هو ابن أبي اسحق الحضرمي المتوفى سنة ١١٧هـ، قال عنه ابن سلام[1]: «وكان أول من بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل». وهو ليس من تلاميذ أبي الأسود الدؤلي، ولكنه من القراء. ويلاحظ أن جميع نحاة البصرة الذين خلفوه كانوا من القراء. ويكثر سيبويه في كتابه من التعرض للقراءات. وكأنّ ما كان بينها من خلافات في الإعراب هو الذي دفع قراء البصرة لوضع النحو وقواعده، حتى يتبين القارئ مواقع الكلم في آيات القرآن الكريم من الإعراب المضبوط الدقيق[2].

وقد تبع ابن اسحق في هذا السبق المبكر جماعة من تلاميذه على رأسهم عيسى بن عمر الثقفي المتوفى سنة ١٤٩هـ. ويقال إنه قد ألف كتابين هما: الجامع والإكمال، ولم يصل إلينا من هذين الكتابين شيء إلا اسمهما فقط. ومنهم أبو عمرو بن العلاء الذي نشأ وعاش في البصرة وتوفي فيها سنة ١٥٤هـ، وهو أحد القراء السبعة. أمّا يونس بن حبيب المتوفى سنة ١٨٣هـ، فقد كان من أكابر النحاة، أخذ عن أبي عمرو، وأخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء. وأمّا الخليل بن أحمد المتوفى سنة ١٧٥هـ، فقد عكف على دراسة علم النحو، وكان له الفضل في استنباط أصوله وإرساء قواعده، مع أنه لم يؤلف في ذلك كتاباً، بل أوحى بعلمه إلى تلميذه سيبويه، فحمل ذلك عنه وألف فيه الكتاب الذي أعجز مَنْ قبله، كما امتنع على مَنْ تأخر بعده. ويعتبر بحق مؤسس المدرسة البصرية.

وهكذا نرى أن البصرة قد شادت صرح علم النحو على يد هؤلاء العلماء، ولم تشاركها الكوفة في ذلك، وإنما أخذته علماً تام الأصول والقواعد على يد الكسائي تلميذ الخليل بن أحمد.

ولقد ساعد البصرة على أن تحرز قصب السبق في هذا الميدان موقعها على

---

(١) طبقات فحول الشعراء ١/١٤. (٢) المدارس النحوية ص ١٨.

طرف البادية في مكان قريب من العروبة الصافية. وقد وجد سكانها على اختلاف أجناسهم في الدراسات النحوية ما يحقق لهم رغباتهم، فأقبلوا عليها وجمعوا أصولها برواية الأشعار واللغة، واتصلوا بالأعراب في بواديهم لمشافهتهم والأخذ عنهم. ولهذا استمد البصريون اللغة من معين صافٍ بعيد عن الشوائب وعوامل الضعف.

أضف إلى ذلك أن أصحاب المذاهب والنحل قد تلاقوا في البصرة ونشأ بينهم جدل ديني أدّى إلى ظهور حركة دينية جديدة قامت على أساس هذا الجدل لتناهض المذاهب التي أرادت النيل من الإسلام، فكان النحو أداة فعّالة في تقديم هذا الجدل والاستفادة منه، وقد أقبل الدارسون عليه إقبالاً، فالعرب لتقويم منطقهم، والأعاجم للاستفادة منه في تعلم العربية التي اضطروا لتعلّمها لمشاركة العرب في حياتهم ودينهم[1].

وقد اتجهت مدرسة البصرة وجهة خاصة في أساليب البحث النحوي وطرق الاستنباط. فالبصريون يقفون عند الشواهد الموثوق بصحتها، الكثيرة النظائر، لذا كانت أقيستهم وقواعدهم أقرب إلى الصحة، وكانوا يؤولون ما خالف القواعد، ويحكمون عليه بأنه شاذ أو مصنوع. ومن ثم كثر عندهم ما قلّ عند الكوفيين من التأويل والحكم بالشذوذ والضرورات. وقد استعمل البصريون القياس، وفضلوه، وجروا عليه، وأهدروا ما عداه. أما الكوفيون فرأوا احترام كل ما جاء عن العرب ولو كان شاذاً، من غير إهمال شيء، لذا فإن البصريين كانوا في القواعد النحوية أرسخ قدماً وأوسع علماً وأولى بالثقة، فكان الكوفي يأخذ عن البصري، والبصري يتحرج من أن يأخذ عن كوفي[2]. وقد سبقت مدرسة البصرة الكوفة بنحو مائة عام في دراسة النحو والاشتغال به، لكن السياسة في ذلك العصر اقتضت ظهور الكوفيين بعد قيام الدولة العباسية ؛ لأنهم كانوا من أنصارها، لذا عزّ جانبهم، وانتشر مذهبهم، ورجحت في المناظرات كفتهم.

---

(١) تاريخ النحو وأصوله ص ٥٨.
(٢) علم النحو والصرف ص ٣٢.

الفصل الأوّل

١- الخليل بن أحمـــد:

- نسبه ونشأته
- شيوخـــه.
- تلاميـذه.
- جهوده العلمية وآثاره.

٢- سيبويـــه:

- نسبه ونشأته.
- شيوخـــه.
- تلاميـــذه.
- آثاره (الكتاب).



الخليل بن أحمـــد

نسبه ونشأته:

هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، نسبة إلى الفراهيد بن مالـك بن فهم بن عبـد الله بن مالـك بن نصـر بن الأزد بن الغـوث. وقيل: الفرهودي، نسبة إلى فرهود بن شبابة بن مالك بن فهم[1]. عربي من أزد عمان. ولد سنة ١٠٠هـ، وتوفي سنة ١٧٥هـ، وقيل سنة ١٧٠هـ، وقيل سنة ١٦٠هـ، والله أعلم. وفـد البصرة وهو فتى يافع، وأخذ يختلف إلى حلقات المحدثين والفقهاء وعلماء اللغة، وبخاصة حلقات أستاذيه عيسى بن عمر الثقفي وأبي عمرو بن العلاء.

كان عقل الخليل من العقول الفذّة النادرة. فهو لا يعلم بعلم حتى يعكف عليه يخترع فيه، ويستنبط أصوله من فروعه على طريقة لم يسبق إليها. فهو المؤسس الحقيقي لعلم النحو الذي وضعه سيبويه في كتابه بعد أن تلقاه عنه. وهو أول مبتكر للمعاجم العربية، وقد صنّف في ذلك كتاب العين. ولا خلاف بين العلماء في أن الخليل هو الذي اخترع علم العروض.

وكان الخليل بن أحمد زاهداً عفيف النفس. قال النضر بن شميل، وهو

---

(١) انظر ترجمته في: نزهة الألباء ص ٤٥، وإنباه الرواة ١/٣٧٦، وأخبار النحويين البصريين ص ٣٨، وطبقات الزبيدي ص ٤٣، ومعجم الأدباء ١١/٧٢، ووفيات الأعيان ٢/٢٤٤، وشذرات الذهب ١/٢٧٥، وتارخ الأدب العربي لبروكلمان ٢/١٣١، وبغية الوعاة ١/٥٧٧.

أحد تلاميذه: أقام الخليل في خص من أخصاص البصرة، لا يقدر على فلس، وأصحابه يكسبون بعلمه الأموال، ولقد سمعته يقول: إني لأغلق عليّ بابي، فما تجاوزه همّتي[1].

شيوخـــه:

لم تهتم كتب التراجم والطبقات اهتماماً كافياً بشيوخ الخليل، إلا أنه يكاد يكون من المجمع عليه أنه قد أخذ النحو عن عيسى بن عمر وعن أبي عمرو ابن العلاء[2]. وذكر بعضهم أنه أخذ النحو أيضاً عن ابن أبي إسحق الحضرمي. ويبدو أن هذا الأمر بعيد عن الواقع ؛ لأن المؤرخين لم يشيروا إلى ذلك، ولأن الخليل ولد سنة ١٠٠هـ، وقدم البصرة وهو غلام يافع، وتوفي سنة ١٧٥هـ على أشهر الروايات، وابن أبي اسحق توفي سنة ١١٧هـ. فهذه الفترة بين قدومه البصرة ووفاة ابن أبي اسحق ليست كافية لأن يتتلمذ على يديه، وبخاصة أنه كان شيخاً كبيراً قد نيّف على الثمانين[3]. وذكرت بعض الروايات أنه أخذ القراءات عن ابن كثير وعاصم.

تلاميــذه:

كانت حلقة الخليل العلمية من أكبر حلقات العلم في مسجد البصرة الكبير، لذا فإن تلاميذه كانوا كثيرين، وأعظم هؤلاء وأكثرهم شهرة سيبويه، فلا تمرّ بباب من أبواب كتابه إلا وللخليل فيه رأي. ومن أشهر تلاميذه غير سيبويه:

١ـ النضر بن شميل: هـو أبو الحسن النضر بن شميل بن خرشة بن يزيد بن كلثوم التميمي المازني، البصري، من أهل مرو. كان صدوقاً ثقة، صاحب غريب وشعر وفقه ومعرفة بأيام العرب. يحكى عنه أنه قال: أقمت في البادية

(١) إنباه الرواة ١/ ٣٨٠.

(٢) رأينا أن نترجم لهذين العلمين عند الحديث عن شيوخ سيبويه.

(٣) المفصل في تاريخ النحو العربي ص ٢٥٠.

أربعين سنة. أخذ عنه أبو عبيد القاسم بن سلام. من مصنفاته: كتاب المعاني، وكتاب الأنواء، وكتاب غريب الحديث، وكتاب المدخل إلى كتاب العين. توفي في خلافة المأمون سنة ٢٠٣هـ أو ٢٠٤هـ[1].

٢- مؤرّج السدوسي: هو أبو فيد مؤرّج بن عمرو السّدوسي. كان من كبار أهل العربية. صحب الخليل وكان من كبار أصحابه. أخذ عن أبي زيد الأنصاري، وسمع الحديث عن شعبة بن الحجاج وأبي عمرو بن العلاء، وأخذ عنه أحمد ابن محمد اليزيدي. من مصنفاته: كتاب الأنواء، وكتاب غريب القرآن، وكتاب جماهير القبائل، وكتاب المعاني. توفي سنة ١٩٥هـ[2].

٣- علي بن نصر الجهضمي: هو أبو الحسن على بن نصر الجهضمي البصري. كان من أصحاب الخليل، ورفقاء سيبويه. وروى له جماعة. مات سنة ١٨٧هـ[3].

٤- الوليد بن محمد التميمي المصادري، المعروف بولاد. أصله بصريّ، ونشأ بمصر، ورحل إلى العراق، ثم عاد إلى مصر. وقيل انه حجّ وزار المدينة ورأى فيها المهلّبي تلميذ الخليل، فأخذ عنه ولّاد ما عنده، وكان يسمعه يذكر الخليل شيخه، فرحل ولاد إلى البصرة، ولقي الخليل ولازمه، وأخذ عنه، ثم انصرف إلى المدينة ولقي شيخه المهلبي وناظره، ثم عاد بعد ذلك إلى مصر، وتصدر فيها وأفاد. مات سنة ٢٦٣هـ[4].

---

(١) انظر ترجمته في: مراتب النحويين ص ١٠٧، وإنباه الرواة ٣/٣٤٨، وطبقات الزبيدي ص ٥٥، ونزهة الألباء ص ٧٣، وبغية الوعاة ٢/٣١٦، ووفيات الأعيان ٢/١٦١.

(٢) انظر ترجمته في: إنباه الرواة ٣/٣٢٧، ومراتب النحويين ص ١٠٩، وطبقات الزبيدي ص ٧٥، ونزهة الألباء ص ١٠٥، وبغية الوعاة ٢/٣٠٥.

(٣) انظر ترجمته في: مراتب النحويين ص ١٠٩، وطبقات الزبيدي ص ٧٥، وبغية الوعاة ٢/٢١١

(٤) انظر ترجمته في: إنباه الرواة ٣/٣٥٤، وطبقات الزبيدي ص ٢١٣، وبغية الوعاة ٢/٣١٨.

٥ـ **عيينة بن عبد الرحمن المهلبي:** كان مؤدبا للأمير أبي العباس عبد الله بن طاهر بن الحسين. ورد معه نيسابور، وتوفي فيها. روى عن داود بن أبي هند، وسفيان بن عيينة، وسعيد بن أبي عروبة، ويحيى بن سليم. وله كتاب النوادر وكتاب الشعر[١].

ويقال: إن أبا الحسن الأخفش قد صحب الخليل وأخذ عنه، وأنكر ذلك المبرد وأبو علي الفارسي وابن جني. ويبدو أن الأخفش قد ألمّ إلمامة يسيرة بحلقة الخليل ولم يصحبه[٢].

جهوده العلمية وآثاره:

١ـ كان للخليل جهود عظيمة في علم النحو، فهو الذي أرسى قواعده، ووضع مصطلحاته، وبسط القول في مباحثه المختلفة كالعامل والسماع والقياس والتعليل. فهو يعدّ بحق واضع هذا العلم، ويكفيه فخراً أنه أنجب للنحو تلميذاً من تلاميذه طبقت شهرته الآفاق، وقدم للعربية كتاباً كاملاً في النحو، ولم يكتب الخليل شيئاً في النحو، ولا ألف فيه كتاباً، وإنما اكتفى في ذلك بما أوحى إلى سيبويه من علمه، وبما لقّنه من دقائق نظره ونتائج فكره ولطائف حكمته، فحمل سيبويه ذلك عنه وألف فيه كتابه الذي أعجز من تقدم قبله وامتنع على من تأخر بعده[٣]. والدليل على أن الخليل لم يؤلف كتاباً في النحو هو أنه لا يوجد في كتب النحو التي خلفت كتاب سيبويه نص واحد منقول من كتاب نحوي للخليل، كما أنه نقل عن سيبويه أنه أراد من تأليف كتابه إحياء علم الخليل. فلو ترك الخليل مؤلفاً في النحو لما خاف سيبويه على علمه من الموت[٤].

---

(١) انظر ترجمته في إنباه الرواة ٢/٣٨٤، ومعجم الأدباء ١٦/١٦٥، وبغية الوعاة ٢/٢٣٩.

(٢) المفصل في تاريخ النحو العربي ص ٢٥٤.

(٣) المزهر ١/٨٠.

(٤) انظر: طبقات النحويين واللغويين ص ٧٥، وإنباه الرواة ١/٣٤٦.

٢ـ ويرجع إلى الخليل الفضل في وضع علم العروض، قال القفطي[١]: «استنبط من العروض وعلله مالم يستخرجه أحد، ولم يسبقه إلى علمه سابق من العلماء كلهم، وقيل إنه دعا بمكة أن يرزق علماً لم يسبقه إليه أحد، ولا يؤخذ إلا عنه، فرجع من حجّه ففتح عليه بالعروض». ولا شك أن وضع هذا العلم يدل على أن الخليل كان ذا عقل نيّر وإحساس مرهف وخبرة بفنون الإيقاع، قال ياقوت الحموي[٢]: «وكانت معرفته بالإيقاع هو الذي أحدث له علم العروض».
ولم يكن اختراعه لهذا العلم بالأمر السهل، فقد حصر أشعار العرب قديمها وحديثها آنذاك ليستخلص منها تلك الأوزان والتفاعيل، فكان يقضي وقته في تقطيع الأشعار، ولا يشغله عن ذلك شاغل. ويروى[٣] أن ابنه دخل عليه يوماً ووجده مشغولاً بهذه الأوزان منصرفاً عما عداها، فخرج للناس وهو يقول: إن أبي قد جنّ، فدخل عليه الناس وأخبروه بما قال ابنه، فقال:

لو كنت تعلم ما أقول عذرتني ... أو كنت تعلم ما تقول عذلتكا
لكن جهلت مقالتي فعذلتني ... وعلمت أنك جاهل فعذرتكا

٣ـ كذلك يرجع الفضل للخليل في وضع أساس المعاجم العربية بفضل معجمه الذي سمّاه كتاب «العين»، وهو أول معجم من نوعه لضبط اللغة وحصر كلماتها وبيان المستعمل والمهمل منها، وهو مرتب على مخارج الحروف من العين إلى الياء. وقد اختلف العلماء في نسبة هذا الكتاب، فمنهم من ينسبه للخليل، ومنهم من ينسبه إلى الليث بن المظفر بن نصر بن سيار الخراساني، ومنهم من قال إنّ الخليل عمل من كتاب العين قطعة واحدة من أوله إلى حرف العين وكمله الليث، ولهذا لا يشبه أوله آخره[٤].

---

(١) إنباه الرواة ١/٣٧٧.
(٢) معجم الأدباء ١١/٧٣.
(٣) نزهة الألباء ص ٤٥.
(٤) انظر المزهر ١/٧٧، فقد فصّل السيوطي القول في هذه المسألة.

وعلى الرغم من كل الشكوك التي ثارت حول هذا الكتاب فالراجح أن الخليل هو الذي وضع خطته وترتيبه، وأن الليث هو الذي أتمه[1].

٤ ـ ذكرت بعض كتب التراجم والطبقات أن للخليل كتباً أخرى غير كتاب العين، فقد ذكر أن له كتاب «الشواهد»، وكتاب «النقط والشكل»، وكتاب «النغم»، وكتاب «العروض»، وكتاباً في معاني الحروف، وكتاباً في علم الإيقاع، وكتاباً في المعاني، منحولاً عليه[2]، ونسب إليه كتاب «الجمل»، وهو لأبي بكر محمد ابن شقير[3].

---

(١) بروكلمان ٢/١٣٣.

(٢) إنباه الرواة ١/٣٧٨، ٣٨١، بروكلمان ٢/١٣١، معجم الأدباء ١١/٧٤.

(٣) تاريخ العلماء النحويين ص ٤٨، معجم الأدباء ١١/٧٤.

٢ـ سيبويـــه

نسبه ونشأته:

هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، مولى بني الحارث بن كعب. وقيل: كان مولى آل الربيع بن زياد الحارثي[1]. اشتهر بلقبه سيبويه، وهو لقب فارسي معناه رائحة التفاح، ولعل ذلك يرجع إلى أنه كان طيب الرائحة.

ولد في بلاد فارس في قرية البيضاء، وهي إحدى قرى شيراز، ولم تذكر كتب التراجم السنة التي ولد فيها، ويرجح أنه ولد في بداية العقد الرابع من القرن الثاني الهجري، لأن الروايات تذكر أنه توفي سنة ١٨٠هـ، أو سنة ١٨٨هـ، وأنه قد مات بعد أن نيّف على الأربعين.

وقد رحل مبكراً في طلب العلم، فقصد البصرة وهو لا يزال غلاماً صغيراً. وقد اتجه في بداية دراسته إلى العلوم الدينية مثل الفقه والحديث، ثم لزم حلقة حماد بن سلمة وهو أحد الأئمة المحدثين المشهورين. وحدث ذات مرة أن حماداً هذا كان يملي عليه قول الرسول ﷺ: «ليس أحد من أصحابي إلا من لو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء»، فقال سيبويه: ليس أبو الدرداء، فقال له حماد: لحنت يا سيبويه، فقال له سيبويه: والله لأطلبنّ علماً لا يلحنني بعده

---

(١) انظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين ص ٦٨، وإنباه الرواة ٢/ ٣٤٦، ونزهة الألباء ص ٥٤، ومعجم الأدباء ١٦/ ١١٤، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢/ ١٣٤، وبغية الوعاة ٢/ ٢٢٩، ووفيات الأعيان ٣/٤٦٣.

أحد في العربية[1]. فطلب علم اللغة، وأخذ عن يونس بن حبيب، وأبي زيد الأنصاري، وأبي الخطاب الأخفش الأكبر، والخليل بن أحمد.

وكان سيبويه شديد الحرص على أخذ اللغة عن العرب، وفي كتابه ما يدل على ذلك، فكثيراً ما يقول: «سمعنا بعض العرب ينشد هذا الشعر»، «سمعنا بعض العرب يقول»، «سمعنا من العرب من يوثق بعربيته». والغالب أنه كان يأخذ من أفواه العرب القادمين من نجد وتهامة والحجاز إلى البصرة، مع احتمال أن يكون قدرحل إلى بواديهم لمشافهتهم، علماً أن المصادر التي بين أيدينا لم تشر إلى ذلك.

وكانت له حلقة في البصرة يقصدها الراغبون في دراسة علوم العربية. وقد نبغ على يديه كثير من الدارسين أمثال أبي الحسن الأخفش وقطرب والجرمي.

وبعد أن اشتهر وذاع صيته في البصرة رحل إلى بغداد، وقام بمناظرة بعض الأئمة هناك، ومن أشهر هذه المناظرات تلك التي وقعت بينه وبين الكسائي، المعروفة بالمناظرة الزنبورية، والتي تحقق النصر فيها للكسائي، فخرج سيبويه على أثرها مغموماً، وتوجه إلى البصرة، ولكن لم يطل مقامه فيها، حيث رحل إلى بلاد فارس، وهناك اشتد به المرض فأدركته المنية وهو في شيراز، وقيل في همذان. وقد اختلفت الروايات في سنة وفاته، فقيل: سنة ١٦١هـ، وقيل سنة ١٨٠هـ، وقيل: سنة ١٨٨هـ، وقيل سنة ١٩٤هـ. وأرجح هذه الأقوال أنه توفي سنة ١٨٠هـ[2]. والله أعلم.

---

(١) انظر نزهة الألباء ص ٥٤، وتاريخ العلماء النحويين ص ٩٣.

(٢) انظر نزهة الألباء ص ٥٨، وطبقات النحويين واللغويين ص ٧٢، وتاريخ العلماء النحويين ص ١١٠، ومقدمة طبعة كتاب سيبويه ص ١٩ (تحقيق: الأستاذ عبد السلام هارون).

شيوخـــه:

بدأ سيبـويه دراسته العلمية بالفقه والحديث، ثـم تحوّل إلى دراسة اللغة والنحو. ومع أنه قد لازم الخليل وأخذ عنه إلا أنه قد تلقى العلم على أيدي غيره من الأئمة والعلماء، سواء بالمشافهة في مجالسهم أو بالرواية عنهم بسند مَنْ سمع منهم. وأهم شيوخه الذين أخذ عنهم غير الخليل:

١ـ حماد بن سلمة بن دينار البصري: كان إماماً فاضلاً، من متقدمي النحويين. ولعلّه أوّل من أخذ سيبويه النحو عنه. وهو الذي دفع به إلى حذق النحو بسبب تخطئته إياه في بعض المسائل النحوية. قيل ليونس النحوي: أيّما أسنّ، أنت أو حماد بن سلمـة؟ قال: هو أسنّ مني، ومنـه تعلمت العـربية. توفي سنة ١٦٧هـ، وقيل سنة ١٦٩هـ[١].

٢ـ الأخفش الأكبر: هو عبد الحميد بن عبد المجيد أبو الخطاب، مولى بني قيس بن ثعلبة. كان ديّناً ورعاً ثقة، إماماً في اللغة والنحو. وكان أستاذاً ليونس ابن حبيب. أخذ عنه سيبويه اللغة وشيئاً من النحو، وقد نقل عنه في كتابه نقولاً كثيرة. توفي سنة ١٧٧هـ[٢].

٣ـ عيسى بن عمر الثقفي: مولى خالد بن الوليد، نزل في ثقيف فنسب إليهم. كان عالماً بالعربية والنحو والقراءة. وكان فصيحاً يتقعر في كلامه، ويعدل عن سهل الألفاظ إلى الوحشي والغريب. ويقال: إنه صنّف كتابين في النحو سمّى أحدهما «الجامع»، والآخر «الاكمال». توفي سنة ١٤٩هـ[٣].

---

(١) انظر: أخبار النحويين البصريين ص ٣٤، وإنباه الرواة ١/٣٦٤، ونزهة الألباء ص ٤٢، وطبقات النحويين واللغويين ص ٥١.

(٢) انظر: نزهة الألباء ص ٤٤، وتاريخ العلماء النحويين ص ١٣٨، وإنباه الرواة ٢/١٥٧، وطبقات النحويين واللغويين ص ٤٠، ونشأة النحو ص ٦٣.

(٣) انـظر: نزهـة الألبـاء ص ٢٨، وتاريخ العلماء النحويين ص ١٣٥، وأخبار النحويين البصريين ص ٢٥.

٤ـ ابن أبي اسحق: هو أبو بحر عبد الله بن أبي اسحق الحضرمي. كان إماماً بالعـربية والقـراءات، وهـو أول من بعـج النحـو ومـدّ القياس. قرأ على يحيى بن يعمر، وقرأ أيضاً هو وأبو عمرو بن العلاء على نصر بن عاصم. سئل يونس بن حبيب عن ابن أبي اسحق وعلمه، فقال: هو والنحو سواء، أيْ: هو الغاية. توفي سنة ١١٧هـ(١).

٥ـ يونس بن حبيب: هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبّي، مولى بني ضبّة. أخذ النحو عن حماد بن سلمة، وعن عيسى بن عمر، وعن أبي عمرو ابن العـلاء، وعن أبي الخطاب الأخفش الأكبر. أخذ عنه سيبويه، وأكثر من النقل عنه في كتابه، وأخذ عنه أيضاً الكسائي والفراء، وكان له مذاهب وأقيسة ينفرد بها. وكان يقصد حلقته في البصرة طلبة العربية وفصحاء الأعراب والبادية. وله من الكتب التي صنفها: كتاب «معاني القرآن»، وكتاب «اللغات»، وكتاب «النوادر الكبير»، وكتاب «الأمثال»، وكتاب «النوادر الصغير». توفي سنة ١٨٣هـ(٢).

٦ـ أبو زيد الأنصاري: هو أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري. كان عالماً بالنحو واللغة. أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وأخذ عنه أبو عبيد القاسم بن سلام وأبو حاتم السجستاني وأبو العيناء محمد بن القاسم، وغيرهم. كان ثقة ثبتا، وكان سيبويه إذا قال: «سمعت الثقة»، يريد به أبا زيد الأنصاري. وكان يروي عن علماء الكوفة، ولا يعلم أحد من علماء البصريين بالنحو واللغة أخذ عن أهل الكوفة إلا أبا زيد، فإن عامة كتاب النوادر رواه عن المفضل الضبي. توفي سنة ٢١٥هـ(٣).

---

(١) انظر: أخبار النحويين البصريين ص ٢٠، طبقات النحويين واللغويين ص ٣١، وتاريخ العلماء النحويين ص ١٥٢، ونزهة الألباء ص ٢٦.

(٢) انظر: أخبار النحويين البصريين ص ٢٧، وطبقات النحويين واللغويين ص ٥١، وإنباه الرواة ٤/٧٤، ونزهة الألباء ص ٤٧، وتاريخ العلماء النحويين ص ١٢٠.

(١) انظر: أخبار النحويين البصريين ص ٤١، وإنباه الرواة ٢/٣٠، ونزهة الألباء ص ١٠١.

٧- هارون النحوي: هو أبو عبد الله هارون بن موسى. كان يهوديا من أهل البصرة، فأسلم وحسن إسلامه. حفظ القرآن وضبطه، وضبط النحو. وسمع الحديث عن طاووس اليماني وثابت البناني وحميد الطويل. روى عنه علي بن الجعد وغيره. وقد طلب القراءة وألف فيها، وتتبع الشاذ منها وبحث في إسناده. توفي في حدود سنة ١٧٠هـ[١].

٨- أبو عمرو بن العلاء: هو العلم المشهور في علم القراءة واللغة. اسمه زبّان ابن العلاء بن عمار بن العريان بن عبد الله بن الحصين التيميّ المازني. أخذ النحو عن نصر بن عاصم الليثي، وأخذ عنه يونس بن حبيب والخليل بن أحمد واليزيدي. ولم يأخذ عنه سيبويه إلا عن طريق الرواية عمّن روى عنه. كان من جلّة القراء والموثوق بهم. وكان يقرئ الناس القرآن في مسجد البصرة والحسن البصري حاضر. قال يونس بن حبيب: لو كان أحد ينبغي أن يؤخذ بقوله كلّه في شيء واحد لكان ينبغي لقول أبي عمرو أن يؤخذ كله، ولكنه ليس من أحد إلا وأنت آخذ من قوله وتارك إلا النبي ﷺ. وكان أبو عمرو يسلّم للعرب ولا يطعن عليها. توفي سنة ١٥٤هـ[٢].

٩- الرؤاسي: هو أبو جعفر محمد بن الحسن بن أبي سارة، سمّي بالرؤاسي لكبر رأسه. يقال: إنه أوّل مَنْ وضع من الكوفيين كتاباً في النحو. وكان رجلاً صالحاً، صنّف كتباً كثيرة، منها: كتاب «معاني القرآن»، وكتاب «الوقف»، وكتاب «الابتداء الكبير»، وكتاب «الابتداء الصغير»، وكتاب «الجمع والإفراد». وكل ما في كتاب سيبويه: وقال الكوفي، يعني الرؤاسي[٣].

---

(١) انظر: إنباه الرواة ٣/٣٦١، ونزهة الألباء ص ٣٧، وبغية الوعاة ٢/٣٢١.

(٢) انظر: أخبار النحويين البصريين ص ٢٢، وطبقات النحويين واللغويين ص ٣٥، ونزهة الألباء ص ٣٠.

(٣) انظر: مراتب النحويين ص ٤٨، وطبقات النحوين واللغويين ص ١٢٥، ونزهة الألباء ٥٠.

تلاميــــذه:

على الـرغم من المنـزلـة العلمية الـرفيعـة التي وصـل إليهـا سيبويه في علم النحو فإن تلاميذه كانـوا قليلين، فلا يكـاد يعـرف التاريخ منهم إلا ثلاثة وهم: أبو الحسن الأخفش وقطرب والناشئ . ولعل قلّة هؤلاء التلاميذ ناجمة عما يذكرون من أنه كانت في لسانه حبسة[1].

١ـ الأخفش: هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة، مولى بني مجاشع بن دارم. كان من أكابر أئمة النحويين البصريين. وهو أحذق أصحاب سيبويه، وكان أسنّ منه فيما يروى، ولقي مَنْ لقيه سيبويه من العلماء. والأخفش هو الطريق إلى كتاب سيبويه، وذلك أن كتاب سيبويه لا يعلم أحد قرأه على سيبويه، ولا أحد قرأه عليه سيبويه، ولكنه لما مات سيبويه قرئ الكتاب على أبي الحسن الأخفش، وكان ممن قرأه أبو عمر الجرمي وأبو عثمان المازني. له مصنفات كثيرة، منها: كتاب «الأوسط» في النحـو، وكتاب «تفسير معاني القرآن»، وكتاب «المقاييس» في النحو، وكتاب «الاشتقاق»، وكتاب «القوافي»، وكتاب «معاني الشعر». توفي سنة **٢١٥**[2]هـ.

قطرب: هو أبو علي محمد بن المستنير البصري المعروف بقطرب. كان أحد العلماء باللغة والنحو. أخذ النحو عن سيبويه وعن جماعة من علماء البصرة. وسمّي قطرباً لأن سيبويه كان يخرج فيراه بالأسحار على بابه فيقول: إنما أنت قطرب ليل، والقطرب دويبة تدب ولا تفتر. وكان يذهب مذهب المعتزلة. له من التصـانيف: كتـاب «معـاني القـرآن»، وكتـاب «غـريب الحـديث»، وكتاب

---

(١) انظر: طبقات النحويين واللغويين ص ٦٧، ومقدمة طبعة كتاب سيبويه ص ١٧ (تحقيق عبد السلام هارون).

(١) انظر: طبقات النحويين واللغويين ص ٧٢، وأخبار النحويين البصريين ص ٤٠، ونزهة الألباء ص ١٠٧، وإنباه الرواة ٢/٣٦.

«الصفات»، وكتاب «العلل» في النحو، وكتاب «خلق الإنسان»، وكتاب «القوافي»، وكتاب «الأزمنة»، وغيرها. توفي سنة ٢٠٦هـ[١].

٣- الناشئ : لم يذكره أحد إلا أبو الطيب اللغوي، قال[٢]: «وكان ممن أخذ عن سيبويه والأخفش رجل يعرف بالناشئ ، ووضع كتباً في النحو قبل أن يستتمها وتؤخذ عنه، فأخبرنا محمد بن يحيى قال: سمعت محمد بن يزيد يقول: لو خرج علم الناشئ إلى الناس لما تقدمه أحد».

آثاره (الكتـــاب):

لم يترك سيبويه إلا مُصنّفاً واحداً، وهو ما عرف باسم الكتاب، أو كتاب سيبويه. وقد بدأ تأليفه بعد وفاة الخليل، إذ كان كثيراً ما يقول بعد ذكره الخليل «رحمه الله». ومما شك فيه أن سيبويه لم يسمّه باسم معين، على حين أن العلماء في ذلك الزمن كانوا يضعون لكتبهم أسماء، كالجامع والاكمال لعيسى ابن عمر، وكتاب العين للخليل. ويلاحظ أيضاً أن الكتاب خالٍ من المقدمة والخاتمة، وليس فيه تقسيم أو ترتيب كالذي نجده في كتب النحو التي جاءت بعده، ربما لأن يد المنون قد أعجلت سيبويه فلم يتمكن من وضع هذه الأشياء.

وكان كتاب سيبويه لشهرته علماً عند النحاة، فكان يقال بالبصرة: قرأ فلان الكتاب، فيعلم أنه كتاب سيبويه.وكان المبرد إذا أراد أحد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه، يقول له: هل ركبت البحر؟ تعظيماً واستصعاباً لما فيه. وكان المازني يقول: من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحِ[٣].

وقد جمع سيبويه في كتابه ما تفرق من أقوال مَنْ تقدّمه من العلماء

---

(١) انظر: نزهة الألباء ص ٧٦، وأخبار النحويين البصريين ص ٣٨، وبغية الوعاة ١/ ٢٤٢.

(٢) مراتب النحويين ص ٨٥.

(٣) أخبار النحويين البصريين ص ٣٩.

كالأخفش الأكبر والخليل ويونس بن حبيب وأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر وغيرهم. وأكثر مَنْ نقل عنه الخليل بن أحمد، الذي كان لا يمل لقاءه، يروى أن الخليل كان يقـول عندما يقبل عليه سيبويه: مرحباً بزائر لا يُملّ[1]. فكان كتاب سيبويه سجلاً لآراء الخليل، لذا كثيراً ما يقول: سألت الخليل، وإذا قال: سألته، أو حدّثني، أو قال لي، إنما يعني الخليل[2].

وقد حمل الأخفش الكتاب عن سيبويه وأذاعه بين الناس، لأنه لما توفي سيبويه قرئ الكتاب عليه، وكان ممن قرأه عليه أبو عمر الجرميّ والمازني. ويقال: إن الأخفش لما رأى أن كتاب سيبويه لا نظير له في حسنه، وأنه جامع لأصول النحو وفروعه، استحسنه كل الاستحسان، فيقال: إنّ أبا عمر الجرميّ قد همّ أن يدّعي الكتاب لنفسه، فقال أحدهما للآخر: كيف السبيل إلى إظهار الكتـاب ومنـع الأخفش من إدعائه؟ فقال له: أن نقرأه عليه، فإذا قرأناه عليه أظهرناه وأشعنا أنه لسيبويه، فلا يمكنه أن يدّعيه. وكان أبو عمر الجرميّ موسراً والمازني معسراً، فرغّب الجرميّ الأخفش وأعطاه شيئاً من المال على أن يقرئه وأبا عثمان المازني الكتاب، فأجابه إلى ذلك، وشرعا في القراءة عليه، وأخذا الكتـاب عنـه، وأظهـرا أنه لسيبويه، وأشاعا ذلك، فلم يمكنا أبا الحسن أن يدّعي الكتاب، فكانا السبب في إظهار أنه لسيبويه[3].

وقـد دهش النـاس عنـد ظهـور الكتـاب على صورته الرائعة من سيبويه الشاب، فتسرب الظن إلى نفوسهم في أمانته العلمية. روى أبو العباس المبرد عن يونس بن حبيب أنه قال: أظن هذا الغلام يكذب على الخليل، فقيل له: وقد روى عنك أشياء كثيرة، فانظر فيها، فنظر فيها وقال: صدق في جميع ما قال، هو قولي[4].

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ٦٧.

(٢) نشأة النحو ص ٦٧.

(٣) نزهة الألباء ص ١٠٨.

(٤) نزهة الألباء ص ٥٥.

وقد ذاعت شهرة الكتاب في عالم النحو، وكان له الفضل في إشاعة كثير من المصطلحات النحوية التي لا تزال تدور على كل لسان. وظلّ حقبة مرجع النحاة وهدف الدارسين، وكانت له مكانة في عصره وفي العصور التي تلته. قال الجاحظ: أردت الخروج إلى محمد بن عبد الملك الزيات وزيد المعتصم ففكرت في شيء أهديه له فل أجد شيئاً أشرف من كتاب سيبويه، فلما وصلت إليه قلت له: لم أجد شيئاً أهديه لك مثل هذا الكتاب، وقد اشتريته من ميراث الفراء، فقال: والله ما أهديت لي شيئاً أحب إليّ منه[1].

والكتاب مجهود علمي يدل على دقة سيبويه في الإلمام بالقواعد النحوية، فهو صورة لجهوده وجهود من سبقه من العلماء، إلا أن شخصيته فيه واضحة قوية، وقد ظهرت هذه الشخصية في ترتيب الكتاب وتبويبه، وحسن تعليل القواعد، وجودة الترجيح عند الاختلاف، واستخراج الفروع من القياس الذي زخر به الكتاب، وفي الحرص على الشواهد الوثيقة[2].

ولقد اهتم سيبويه بالشواهد لدعم ما اشتمل عليه الكتاب من قواعد وأحكام، ففيه ما يزيد على ثلاثمائة آية قرآنية، وأكثر من ألف شاهد من شعر الجاهليين والإسلاميين، أما الحديث الشريف فلم يستشهد إلا بسبعة أحاديث فقط؛ وربما يرجع ذلك في رأيه لانعدام الثقة في نقل الحديث بلفظه الوارد عنه ﷺ، لتصريح العلماء بجواز الرواية بالمعنى[3]. وأما الشواهد النثرية، وهي المشتملة على كلام العرب وأمثالها، فهي كثيرة جداً. ولم يُعنَ سيبويه بنسبة الشواهد الشعرية إلى قائليها، فلم ينسب من الشواهد إلا ما رواه عن شيوخه مخافة أن يخطئ فينسب شاهداً إلى غير قائله، فقد يروى شاهد لشاعرين، وقد يكون هناك شاهد مجهول لا سبيل إلى معرفة قائله، أمّا ما نسب غير ذلك

(١) وفيات الأعيان ٤٦٣/٣.

(٢) نشأة النحو ص ٦٨.

(٣) انظر هذه القضية في كتاب أصول النحو للأستاذ سعيد الأفغاني ص ٤٦.

فقد نسبه أبو عمر الجرمي، قال: «نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتاً، فأمّا ألف فعرفت أسماء قائليها، وأمّا خمسون فلم أعرف أسماء قائليها»[1]. ولم يقدح أحد من العلماء القدامى والمتأخرين بشواهد سيبويه الشعرية، فهم يثقون بها، حتى الشواهد غير المنسوبة. قال البغدادي[2]: «أبيات سيبويه أصح الشواهد، اعتمد عليها خلف بعد سلف، مع أن فيها أبياتاً عديدة جهل قائلوها، وما عيب بها ناقلوها».

ومن ينظر في كتاب سيبويه يجد فيه غموضاً وإبهاماً في مواضع كثيرة، كما أن كثيراً من ألفاظه وعباراته يحتاج إلى توضيح، وسبب ذلك كما يقول ابن كيسان أنه ألّف في زمان كان أهله يألفون مثل هذه الألفاظ، فاختصر على مذاهبهم[3]. ومن أمثلة عناوين الكتاب الغامضة: «هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك»[4]، يعني باب التنازع. وكذلك «هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قدم أو أخر وما يكون الفعل فيه مبنياً على الاسم»[5]، يعني باب الاشتغال.

وقد عني كثير من العلماء بشرح الكتاب، أو التعليق عليه، أو تفسير أبياته، أو الكلام على أبنيته. فممن شرحه أبو عثمان بكر بن محمد المازني المتوفى سنة ٢٤٨هـ[6]، وأبو بكر بن السراج المتوفى سنة ٣١٦هـ[7]، وأبو سعيد السيرافي المتوفى سنة ٣٦٨هـ[8]، وأبو الفضل قاسم بن علي الصفار المتوفى

(١) سيبويه إمام النحاة ص ١٤٨، وخزانة الآداب ١/١٧٨.

(٢) الخزانة ١/٨.

(٣) الخزانة ١/١٧٨.

(٤) الكتاب ١/٧٣.

(٥) الكتاب ١/٨٠.

(٦) البغية ١/٤٦٥، كشف الظنون ٢/١٤٢٨.

(٧) إنباه الرواة ٣/١٤٩.

(٨) بغية الوعاة ١/٥٠٨، كشف الظنون ٢/١٤٢٧.

سنة ٦٣٠هـ[١]. وممن شرح شواهده أبو العباس محمد بن يزيد المبرد المتوفى سنة ٢٨٥هـ[٢]، وأبو اسحق الزجاج المتوفى سنة ٣١٠هـ[٣]، وابن السيرافي، وهو ولد السيرافي المشهور، واسمه يوسف بن الحسن بن عبد الله المتوفى سنة ٣٨٥هـ[٤]. وممن شرح ابنيته أبو عمر صالح بن اسحق الجرمي المتوفى سنة ٢٢٥هـ[٥]، وأحمد بن يحيى ثعلب المتوفى سنة ٢٩١هـ[٦].

هذا ونشر كتاب سيبويه منذ قرن من الزمان، وطبع عدة طبعات، وقد طبع الطبعة الأولى في باريس على يد المستشرق الفرنسي هرتويغ درنبرغ، أستاذ اللغة العربية بالمدرسة الخاصة للغات الشرقية، وصدر الجزء الأول من هذه الطبعة سنة ١٨٨١م، وصدر الجزء الثاني سنة ١٨٨٩م[٧]. وطبع الطبعة الثانية في كلكتا سنة ١٨٨٧م، والطبعة الثالثة سنة ١٨٩٤م، وهي الترجمة الألمانية الكاملة لنص الكتاب الذي حققه ديرنبرغ[٨]. وطبع الطبعة الرابعة سنة ١٨٩٨ - ١٩٠٠م، وهي طبعة بولاق، وهذه الطبعة أصح الطبعات كما يقول بروكلمان[٩]. وطبع الطبعة الخامسة في بغداد، وهي طبعة تصويرية عن نسخة بولاق، قام بتصويرها صاحب مكتبة المثنى[١٠]، أما الطبعة الأخيرة وهى الطبعة السادسة بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، فقد صدر الجزء الأول منها بمصر سنة ١٩٦٦م ثم تبعه بقية الأجزاء، وهذه الطبعة هي أحسن الطبعات جميعاً لما امتازت به من دقة الضبط وتخريج الشواهد، ولأنها ذيّلت بفهارس فنيّة حديثة.

---

(١) كشف الظنون ٢/١٤٢٨.
(٢) كشف الظنون ٢/١٤٢٧.
(٣) البغية ١/٤١٢.
(٤) البغية ٢/٣٥٥.
(٥) الخزانة ١/١٧٩.
(٦) الخزانة ١/١٧٩.
(٧) مقدمة الطبعة الأخيرة ص ٤٢ (تحقيق عبد السلام هارون)
(٨) مقدمة الطبعة الأخيرة ص ٥٢ (تحقيق عبد السلام هارون)
(٩) تاريخ الأدب العربي ٢/١٣٦.
(١٠) مقدمة الطبعة الأخيرة ص ٥٤.

الفصل الثاني

المسائل الخلافية

١ـ أداة التعريف «أَلْ».

٢ـ تأصيل حرف النصب «لَنْ».

٣ـ إياك وأخواته

٤ـ نصب المضارع بعد «إذن».

٥ـ موضع «أنْ» و «أنّ» إذا حذف عنهما حرف الجر.

٦ـ الجرّ على الجوار.

٧ـ «أيّ» الموصولة.

٨ـ أصل «خطايا» و «جاءٍ» ونحوهما.

٩ـ تأصيل «مهما».

المسألة الأولى

أداة التعريف «الـ»

اختلف العلماء في التعريف بهذه الأداة على أربعة مذاهب: الأول: أن المعرِّف هو «الـ» برمتها، والهمزة أصلية لا زائدة، وهذا مذهب الخليل[1]. الثاني: أن المعرّف هو «الـ» برمتها، والهمزة زائدة، وهذا مذهب سيبويه[2]، وقد صرّح بذلك ابن مالك[3]، والثالث: أن المعرّف هو اللام وحدها، وهو مذهب

---

(١) قال سيبويه: «وزعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعرّفون بهما حرف واحد كقدْ، وأن ليست واحدة منهما منفصلة من الأخرى كانفصال ألف الاستفهام في قوله: أأريد؟». وقال أيضاً: «وقال الخليل: ومما يدلّ على أن «الـ» مفصولة من الرجل ولم يبن عليها وأن الألف واللام فيها بمنزلة قدْ قول الشاعر:

دَعْ ذا وعجّل وألحقنا بذلْ ... بالشحم إنا قد مللناه بجلْ

قال: هي ههنا كقول الرجل وهو يتذكر: قدي، فيقول: قد فَعَلَ، ولا يُفعل مثل هذا علمناه بشيء مما كان من الحروف الموصولة. ويقول الرجل: ألي، ثم يتذكر، فقد سمعناهم يقولون ذلك. ولولا أن الألف واللام بمنزلة قد وسوف لكانتا بناء بني عليه الاسم لا يفارقه ولكنهما جميعاً بمنزلة هل وقد وسوف تدخلان للتعريف وتخرجان». الكتاب ٣/٣٢٤.

(٢) قال سيبويه: «وتكون موصولة في الحرف الذي تعرّف به الأسماء. والحرف الذي تعرّف به الأسماء هو الحرف الذي في قولك: القوم والرجل والناس، وإنما هما حرف بمنزلة قولك: قد وسوف». الكتاب ٤/١٤٧.

(٣) انظر التسهيل ص ٤٢، والمساعد ١/١٩٥، وتعليق الفرائد ٢/٣٥٢.

كثير من النحاة، وذكر بعضهم أن هذا هو مذهب سيبويه[1]. والرابع: أن المعرِّف هو الهمزة وحدها، واللام زائدة فرقاً بين همزة الاستفهام والهمزة المعرِّفة، وهذا مذهب المبرد[2].

فالخليل وسيبويه متفقان على أن حرف التعريف «الـ» برمتها، وإنما وقع الخلاف بينهما في الهمزة، أزائدة هي أم أصلية؟ فالخليل يرى أنها أصليّة لا زائدة، وهي همزة قطع كهمزة أمْ، وإنما حذفت في الوصل تخفيفاً لكثرة الاستعمال[3]. وسيبويه يرى أنها زائدة، وهي همزة وصل، يعتدُّ بها في الوضع كاعتداده بهمزة «اسمع» ونحوه، بحيث لا يعدّه رباعياً فيعطى مضارعه من ضم الأول ما يعطى الرباعي للاعتداد بهمزته وإن كانت همزة وصل زائدة، لذا لا يعدّ أداة التعريف اللام وحدها مع القول بأن همزتها همزة وصل زائدة[4]. وقد ورد عليه بأنه يلزم من مذهبه افتتاح حرف بهمزة وصل، ولا نظير لذلك[5].

وقد استدل لمذهب الخليل بأمور: الأول: سلامة مذهبه من دعوى الزيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف؛ لأن الزيادة نوع من التصريف، والحرف لا يقبله. ولا يرد على ذلك «لعلّ»، فإنها حرف ولامها الأولى زائدة، لأنها خارجة على القياس[6]. الثاني: فتح الهمزة، وهمزة الوصل مكسورة، وإنْ فتحت فلعارض، كهمزة «ايمن الله»، فإنها فتحت لئلا ينتقل من كسر إلى ضم دون

(١) انظر المفصل ص ٣٢٦، وابن يعيش ١٧/٩، والرضي ٢/١٣٠. وليس ما ذكره هؤلاء صحيحاً، بدليل أن سيبويه عدّه في الثنائية الوضع في باب «عدة ما يكون عليه الكلام»، فقد قال: «وأل تعرّف الاسم في قولك: القوم والرجل». الكتاب ٤/٢٢٦.

(٢) شرح التصريح على التوضيح ١٤٨/١، وشرح الكافية للرضي ٢/١٣١.

(٣) ابن يعيش ١٧/٩.

(٤) تعليق الفرائد ٢/٣٥٢، وشرح التصريح على التوضيح ١٤٨/١.

(٥) المساعد ١/١٩٥.

(٦) الصبان ١٧٧/١.

حاجز حصين[1]. الثالث: أنهم يقولون: لَاحمر، بنقل حركة همزة أحمر إلى اللام قبلها فيثبتونها مع تحرك مع بعدها، فلو كانت زائدة للتوصل للنطق بالساكن لم يثبتوها حينئذٍ لعدم الحاجة إليها[2]. الرابع: الوقف عليها في التذكر كقول الشاعر[3]:

يا خليليّ اربعا واستخبرا الْ منزل الدارس عَنْ حيّ حِلالِ
مثلَ سَحْقِ البُردِ عفّى بعدك الْ قطرُ مغناه وتأويب الشَّمالِ

الخامس: إعادتها بكمالها حيث اضطر إلى الوقف كقوله[4]:

دَعْ ذا وعجّلْ ذا وألحقنا بذا الْ بالشحم إنا قدْ مَلِلْناهُ بجلْ

السادس: أنه يجوز إثباتها في القسم والنداء[5]، بدليل أنهم يقولون: يجوز وصل ألف الله في القسم والنداء وحذف ألفها في القسم[6].

---

(١) الصبان ١/١٧٧.

(٢) شرح التصريح على التوضيح ١/١٤٨.

(٣) هذان البيتان لعبيد بن الأبرص. انظر: ديوانه ص ١٢٠، والمنصف ١/٦٦، وابن يعيش ٩/١٧، وتعليق الفرائد ٢/٣٥٤، والرضي ٢/١٣١. والشاهد فيهما فصل «ال» من قوله: منزل، وقطر، والوقف عليها. ورواية الديوان: أهل الحلال، أيْ: أهل امرأته. اربعا: قفا، وسحق البرد: البرود البالية، وهو من إضافة الصفة إلى موصوفها، وأجاز ذلك الكوفيون، ومنعه البصريون، وتأولوا ما ورد من هذا القبيل. والقطر: المطر، وعفّى: درس، ومغناه: موضعه، وتأويب الشمال: رجوع ريح الشمال مرة بعد مرة.

(٤) هذا الرجز لغيلان بن حريث الربعي. وهو من شواهد سيبويه ٣/٣٢٥، والمقتضب ١/٨٤، والخصائص ١/٢٩١، والمنصف ١/٦٦، والهمع ١/٧٩. والشاهد فيه أن الشاعر وقف على حرف التعريف «ال» ثم أعاده، فصار ك «قدْ»، فلا يقال: الألف واللام كما لا يقال: القاف والدال. وقوله: بذا ال، أراد، بذا الشحم، فأفرد «ال» ثم أعادها في الشطر الثاني بطريق البدل، وبجل: حسب.

(٥) يقولون: يا ألله، وأفألله لتفعلنّ.

(٦) شرح التصريح على التوضيح ١/١٤٩.

واحتج لسيبويه بأنها تسقط في الدرج كما تسقط سائر ألفات الوصل، فتقول: بالرجل. ولو كانت ألفها ألف قطع لثبتت في موضع من الدرج، ولم يوجد ذلك. أمّا اسم الله فقد اختص بقطع همزته لكثرة استعماله وتعظيمه[1].

وقد اختار ابن مالك مذهب الخليل. أما مذهب سيبويه فاختاره جماعه منهم المرادي[2]، وقال عنه إنه أقرب المذاهب إلى الصواب وقوفاً مع ظاهر اللفظ.

وأمّا مَنْ ذهب إلى أن اللام وحدها هي حرف التعريف، والهمزة وصلة إلى النطق بها ساكنة، فدليله نفوذ عمل الجار إلى ما بعد حرف التعريف، وهذا يدل على شدّة امتزاج حرف التعريف بما عرّفه، وذلك لضعفه عن قيامه بنفسه، ولو كان على حرفين لما جاز تجاوز حرف الجر إلى ما بعده. ودليل آخر وهو أن حرف التعريف نقيض التنوين؛ لأن التنوين دليل التنكير كما أن اللام دليل التعريف، فكما أن التنوين حرف واحد فكذلك المعرّف حرف واحد[3].

لو قارنّا بين هذا المذهب والمذهب الثاني، وهو مذهب سيبويه لوجدنا الخلاف بينهما ينحصر في نوعية الهمزة، فبينما الهمزة عند هؤلاء مجتلبة في الابتداء بعد أن لم تكن في أصل الوضع ليتمكن بها من الابتداء بالساكن، هي عند أولئك زائدة، وهي همزة وصل معتد بها في الوضع. وبناء على ذلك اختلف المذهبان في حرف التعريف، أهو «الـ» ـ مع القول بزيادة الهمزة ـ أم اللام وحدها؟.

ونسبة كلا المذهبين لسيبويه راجعة إلى اختلاف أصحابهما في فهم عبارة

---

(١) رصف المباني ص ١٥٨.

(٢) انظر: الجنى الداني ص ١٩٣.

(٣) ابن يعيش ١٨/٩، والمنصف ٦٩/١. وكان ابن جني من أنصار هذا المذهب.

سيبويه[1]، وكثيرا ما اختلف العلماء في فهم عباراته.

ومن جعل حرف التعريف ثنائياً وهمزته أصلية، وهو مذهب الخليل، عبّر عنه بـ «ال»، ولا يقول الألف واللام، كما لا يقال القاف والدال في «قد»، وكذلك ذكر عن الخليل. وأما من جعل حرف التعريف ثنائياً وهمزته همزة وصل زائدة فله أن يقول «ال» وله أن يقول الألف واللام، وقد وقع في كتاب سيبويه التعبير بالقولين[2]. ومَنْ جعل حرف التعريف اللام وحدها عبّر باللام.

وأما المذهب الرابع فحجته أن الهمزة حرف جاء لمعنى، وأولى الحروف بذلك حرف العلة، وحرّكت لتعذر الابتداء بالساكن، فصارت همزة كهمزة التكلم والاستفهام. وأيضاً فإن اللام تُغيَّر عن صورتها في لغة حمير، فإنهم يقلبون اللام ميماً[3]

والوجه في هذه المسألة أن يكون حرف التعريف «ال» برمتها، وهو ما اتفق عليه الخليل وسيبويه، سواء كانت الهمزة زائدة أم أصلية. والله أعلم.

---

(١) قد تكون العبارة التي اختلفوا في فهمها هي قوله: «وتكون موصولة في الحرف الذي تعرّف به الأسماء. والحرف الذي تعرّف به الأسماء هو الحرف الذي في قولك: القوم والرجل والناس، وإنما هما حرف بمنـزلة قولك: قد وسوف». الكتاب ٤/١٤٧. وقد تكون قوله: «ولكن الألف كألف «أيم» في «أيم الله، وهي موصولة كما أن ألف أيم موصولة. حدّثنا بذلك يونس عن أبي عمرو، وهو رأيه. والدليل على أن ألف أيم ألف وصل قولهم: إيمُ الله، ثم يقولون: ليمُ الله. وفتحوا ألف أيم في الابتداء شبهوها بألف أحمر لأنها زائدة مثلها». الكتاب ٣/٣٢٤.

(٢) انظر: الكتاب ٣/٣٢٤، ٣٢٥. وهذا دليل على أن حرف التعريف عند سيبويه «ال» برمتها، وأن الهمزة همزة وصل زائدة. ولو كان حرف التعريف عنده اللام وحدها كما زعم بعضهم لعبّر عنه باللام.

(٣) شرح التصريح على التوضيح ١/١٤٩.

المسألة الثانيـــة

تأصيل حرف النصب «لَنْ»

اختلف العلماء في أصل «لنْ». فذهب الخليل إلى أنها مركبة، وأصلها: لا أنْ، حذفت همزة أنْ تخفيفاً، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين. وذهب سيبويه إلى أنها بسيطة غير مركبة من شيء[1]. وذهب الفراء إلى أن أصلها «لا» ثم أبدلت ألفها نوناً[2].

فهي عند الخليل مركبة من «لا» النافية نظراً لمعناها، ومن «أنْ» المصدرية نظراً لعملهـا. وحجتـه قرب لفـظها منهما، وأن معناهما من النفي والتخلص للاستقبال حاصل فيها[3]. وقد جاء على الأصل في الضرورة، قال الشاعر[4]:

---

(١) قال سيبويه: «فأمّا الخليل فزعم أنها «لا أنْ»، ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم، كما قالوا: وَيْلُمِّهِ، يريدون: وَيْ لأمه، وكما قالوا: يومئذٍ.، وجعلت بمنزلة حرف واحد كما جعلوا هلّا بمنزلة حرف واحد، فإنما هي هَلْ ولا، وأما غيره فزعم أنه ليس في «لن» زيادة وليست من كلمتين، ولكنها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة، وأنها في حروف النصب بمنزلة «لم» في حروف الجزم، في أنه ليس واحد من الحرفين زائداً. ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: أمّا زيداً فلن أضرب، لأن هذا اسم والفعل صلة، فكأنه قال: أمّا زيداً فلا الضرب له». الكتاب ٣/٥.

(٢) رصف المباني ص ٣٥٦، ومغني اللبيب ص ٣٧٣، وابن يعيش ٨/١١٢.

(٣) شرح التصريح على التوضيح ٢/٢٣٠.

(٤) هذا البيت لجابر الأنصاري، كما في شرح التصريح على التوضيح ٢/٢٣٠.

يرجـــي الـــمـــرء مالا أنْ يلاقـــي ويعـــرض دون أبـعـــده الخـــطوب

أيْ: لنْ يلاقي.

وقد ردّ على الخليل بأمور: الأوّل: أن البساطة أصل والتركيب فرع، فلا يدّعى إلا بدليل قاطع[1]. الثاني: أنها لو كانت مركبة مما ذكر لكانت «لا» داخلة على مصدر مقدر من أنْ والفعل، فتدخل «لا» على معرفة من غير تكرار، مع أنه يكون مبتدأ لا خبر له ولا في الكلام ما ينوب منابه[2]. الثالث: أن دعوى التركيب تصح إذا كان الحرفان ظاهرين حالة التركيب[3]. الرابع: أنها لو كانت أصلها « لا أنْ» لم يجز تقديم معمول معمولها عليها، وهو جائز في نحو: زيداً لنْ أضرب، وبهذا رَدَّ سيبويه على الخليل[4]. وأجيب عنه بأن الشيء قد يحدث له مع التـركيب حكم لم يكن قبـل ذلك، فَـ «لَوْ» حرف امتناع لامتناع وتليها الأفعـال، و «لا» حرف نفي، فلما ركّبا معاً قيل: لولا، فصارت حرف امتناع لوجود ووليتها الأسماء[5]. وأجيب عن هذا الجواب بأن حكم التركيب هنا ليس كحكمه في «لولا»؛ لأن «لو» قبل «لا» بقي حكمها من أنها حرف امتناع لامتناع، ودخلت «لا» التي للنفي عليها فأزالت الامتناع وصيّرته إيجاباً، فكأن كلّ واحدٍ منهما باق على معناه، وليست «لن» من هذا القبيل، لأن «لن» و «لا أنْ» في المعنى واحد، ولا تدخل إحداهما على الأخرى لتحدث معنى زائداً فلا يتناظران[6].

---

(١) رصف المباني ص ٣٥٥.

(٢) الجنى الداني ص ٢٧١، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٣٠.

(٣) الصبان ٣/٢٧٨.

(٤) الكتاب ٣/٥، والجنى الداني ص ٢٧٠.

(٥) الجنى الداني ص ٢٧٠.

(٦) رصف المباني ص ٣٥٦.

وسيبويه عندما حكم عليها بأنها بسيطة غير مركبة عمل بالظاهر، إذ كان لها نظير في الحروف نحو: لَمْ وأَنْ وأَمْ. ونحن إذا رأينا ظاهراً يكون مثله أصلاً أمضينا الحكم على ما رأيناه من حاله، وإنْ أمكن أن يكون الأمر في باطنه على خلافه[1]. فثبت أن مذهب سيبويه أوجه من مذهب الخليل.

أما الفراء فحجته أنهما حرفان نافيان ثنائيان، وأن الألف والنون في البدل أخوان، فكما تبدل النون ألفاً في الوقف في نحو قوله تعالىٰ: ﴿لنسفعا﴾[2]، كذلك تبدل الألف هنا نوناً. ومذهبه مردود من حيث إبدال الثقيل من الخفيف، لأن النون مقطع والألف صوت، والصوت أخف من المقطع، فإذا أبدلت النون من الألف خرج من خفة إلى ثقل، وإذا أبدلت الألف من النون خرج من الثقل إلى الخفة، فلا ينبغي أن يقاس أحد الموضعين على الآخر، مع أن هذا البدل مختص بالوقف، و «لن» مستعملة في الوصل والوقف[3]، كذلك المعهود إبدال النون ألفاً لا العكس، فمذهبه إذنْ دعوى لا دليل عليها. والله أعلم.

---

(١) ابن يعيش ٨/١١٢.

(٢) العلق: ١٥.

(٣) رصف المباني ص ٣٥٦.

المسألة الثالثـــة

إياك وأخواتـــه

مذهب الخليل أن «إيّا» اسم مضمر، ولواحقه ضمائر، وهو مضاف إليها[1]، واختاره ابن مالك، ونسبه إلى المازني والأخفش[2]. ومذهب سيبويه أن «إيّا» هو الضمير، ولواحقه حروف تبيّن أحوال الضمير من تكلم وخطاب وغيبة[3]، واختاره الفارسي، وابن جني، ونسبه إلى الأخفش[4].

---

(١) قال سيبويه: «وقال الخليل: لو أنّ رجلاً قال: إيّاك نفسِك، لم أعنّفه، لأن هذه الكاف مجرورة». وقال: «وحدّثني من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابياً يقول: إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه وإيّا الشوابّ». الكتاب ١/٢٧٩. وانظر: الإنصاف ٢/٦٩٥، والرضي ٢/١٢، والصبان ١/١١٥.

(٢) انظر: المساعد ١/١٠٢، والجنى الداني ص ٥٣٦.

(٣) قال سيبويه: «ولا يجوز إيّا أن تكون علامة لمضمر مجرور، من قبل أن إيّا علامة للمنصوب». الكتاب ٢/٢٦٢. وقال: «فجاز أنت ههنا للفاعل كما جاز إيّا للمفعول، لأن إيّا وأنت علامتا الإضمار» الكتاب ٢/٣٥٩. وقال: «اعلم أن علامة المضمرين المنصوبين إيّا». الكتاب ٢/٣٥٥. وقال: «واعلم أن المفعول الثاني قد تكون علامته إذا أضمر في هذا الباب العلامة التي لا تقع إيّا موقعها، وقد تكون علامته إذا اضمر إيّا. فأمّا علامة الثاني التي لا تقع إيّا موقعها فقولك: أعطانيه وأعطانيك، فهذا هكذا إذا بدأ المتكلم بنفسه». الكتاب ٢/٣٦٣. وانظر: الإنصاف ٢/٦٩٥، والجنى الداني ص ٥٣٦، والمساعد ١/١٠٢، وشرح التصريح ١/١٠٣.

(٤) انظر: سر الصناعة ١/٣١٤ والجنى الداني ص ٥٣٦.

واعترض على مذهب سيبويه بأن الضمير هو ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب، و «إيّا» بمفردها لا تدل على شيء من ذلك، فكيف تسمّى ضميرا؟ وأجيب بأنها وضعت مشتركة بين المعاني الثلاثة، فعند الاحتياج إلى التمييز أردفت بحروف تدل على المعنى المراد كما أردف الفعل المسند إلى المؤنث بتاء التأنيث[1].

وضعِّف مذهب الخليل من جهة أنه لا يعلم ضمير أضيف إلى غيره، لأن الضمائر لا تضاف، كما أن الغرض من الإضافة هو التعريف والتخصيص، والمضمر على نهاية الاختصاص، فلا حاجة به إلى الإضافة. وأمّا قوله[2]: «لو أنّ رجلاً قال: إياك نفسِك لم أعنّفه»، وما سمعه من قولهم: فإيّاه وإيّا الشواب[3]، فقد رد على ذلك ابن جني[4] بقوله: «فأمّا ما حكاه سيبويه عنه من قولهم: فإيّاه وإيّا الشواب، فليس سبيل مثله مع قلته أن يعترض على السماع والقياس جميعا، ألا ترى أنه لم يُسمع منهم: إيّاك وإيّا الباطلِ، ولا حكي عنهم تأكيد الكاف والهاء بعد إيّا. فأمّا قول الخليل: لو أن قائلاً قال: إياك نفسِك لم أعنّفه، فهذا ليس بتصريح قول ولا محض إجازة، وإنما قاسه على ما سمعه من **قولهم**: **«فإيّاه وإيّا الشواب»**، ولو كان ذلك قوياً في نفسه، وسائغاً في رأيه، لما قال: لم أعنّفه، كما لا يقال في قول من قال: قام زيد، فرفع زيداً بفعله: إنك في هذا عندي غير معنّف، وإنما يقال له: أصبت ووافقت صحيح كلام العرب الذي لا معدل عنه، أو كلام هذا نحوه».

---

(١) شرح التصريح ١/١٠٣. وقد أفسد بعضهم هذا المذهب من جهة أن «إيّا» لا يتبدل في تثنية ولا جمع ولا تأنيث ولا تذكير ولا غيبة و لا حضور، ولو كان ضميراً لتبدل بحسب ذلك، وإنما يتبدل بحسب ذلك ما بعده وهو العائد على الأسماء، فهو المضمر لا غير، و «إيّا» دعامة. رصف المباني ص ٢١٧.

(٢) الكتاب ١/٢٧٩.

(٣) الكتاب ١/٢٧٩.

(٤) سر الصناعة ١/٣١٥.

وهناك مذاهب أخرى في هذه المسألة، أحدهما: أن «إيّا» اسم ظاهر مبهم ولـواحقـه ضمائر مجرورة بإضافته إليها، وهو مذهب الزجاج[1]. والثاني: أن «إيّاك» بكماله اسم واحد مضمر، ونسب للكوفيين[2]. والثالث: أن اللواحق هي الضمـائـر، و«إيّا» عمـاد يعتمـد عليهـا لواحقهـا ليتميز الضمير المنفصل من المتصل، ونسب إلى بعض البصريين وجمع من الكوفيين، واختاره أبو حيّان[3]، ونسبه المرادي للفراء[4]، ونسبه ابن الأنباري لابن كيسان[5].

---

(١) سر الصناعة ٣١٤/١، والجنى الداني ص ٥٣٦، وشرح التصريح ١٠٣/١. وقد حكم ابن جني بفساد هذا المذهب فقال: «وأما قول أبي اسحق: إنّ «إيّا» اسم مظهر خص بالاضافة إلى المضمر، ففاسد أيضاً، وليس «إيّا» بمظهر كما زعم. والدليل على أن «إيّا» ليس باسم مظهر اقتصارهم به على ضرب واحد من الإعراب، وهو النصب، كما اقتصروا بأنا وأنت ونحوهما على ضرب واحد من الإعراب وهو الرفع، فكما أنّ أنا وأنت وهو ونحن وما أشبه ذلك أسماء مضمرة فكذلك «إيّا» اسم مضمر لاقتصارهم به على ضرب واحد من الإعراب وهو النصب، ولم نعلم اسماً مظهراً اقتصر به على النصب البتة إلا ما اقتصر به من الأسماء على الظرفية، وذلك نحو: ذات مرة، وبُعيداتِ بيْن، وذا صباح، وما جرى مجراهن، وشيئاً من المصادر نحو، سبحان الله، ومعاذ الله، ولبيّك، وليس «إيّا» ظرفاً ولا مصدراً فيلحق بهذه الأسماء». سر الصناعة ٣١٦/١.

(٢) الجنى الداني ص ٥٣٦. وقد ضعّف ابن جني هذا المذهب بقوله «فأمّا قول من قال: إنّ إياك بكماله الاسم، فليس بقوي، وذلك أنّ «إيّاك» في أنّ فتحة الكاف تفيد الخطاب المذكر، وكسرة الكاف تفيد الخطاب المؤنث، بمنزلة «أنت» في أن الاسم هو الهمزة والنون، والتاء المفتوحة تفيد خطاب المذكر، والتاء المكسورة تفيد خطاب المؤنث، فكما أن ما قبل التاء في «أنت» هو الاسم، والتاء حرف خطاب، فكذلك «إيّا» هو الاسم، والكاف بعدها حرف خطاب، أوَلا تراك تقول: إياك وإيّاكما وإيّاكم، كما تقول: أنت وأنتما وأنتم». سرّ الصناعة ٣١٥/١.

---

(٣) شرح التصريح ١٠٣/١. (٤) الجنى الداني ص ٥٣٦.

(٥) الإنصـاف ١٠٣/١. ولم يرتضِ ابن جني هذا المـذهب، قال: «فكمـا أن أنا وأنت

والأقرب من هذه المذاهب إلى الصواب مذهب سيبويه، لأنه له نظائر في العربية، فالكاف في نحو: ذلك، حرف دال على الخطاب، والتاء في نحو: جاءت، حرف دال على التأنيث. والألف في قول من قال: قاما أخواك، وقاموا إخـوتـك، وقمن الهنـدات، حروف تدل على التثنية وجمـع المـذكـر وجمع المؤنث. والله أعلم.

= ونحوهما مخالف للفظ المرفوع المتصل، نحو التاء في قمت، والنون والألف في قمنا، والألف في قاما، والواو في قاموا، بل هي ألفاظ أخر غير ألفاظ الضمير المتصل، وليس شيء منها معموداً به شيء من الضمير المتصل، بل هو قائم بنفسه، فكذلك «إيّا» اسم مضمر منفصل ليس معموداً به غيره» سـر الصناعة ٣١٦/١.

المسألة الرابعـــة

نصب المضارع بعد «إذن»

اختـلف الـنحـاة في الفعـل المضــارع المنصـوب بعـد «إذن» بمَ هو منصوب؟ فقال الخليل في أحد قوليه على ما حكى عنه أبو عبيدة معمر بن المثنى[1]، وعلى ما ذكر بعضهم لسيبويه[2] إنه ينتصب بإضمار «أنْ» بعدها، وإلى هذا ذهب الـزجـاج والفـارسي[3]. وذهب سيبـويه وأكثر النحاة إلى أنها الناصبة بنفسها، وحكي ذلك عن الخليل سماعاً منه[4].

---

(١) رصف المباني ص ١٥٦، والمساعد ٣/٧٤.

(٢) قال سيبويه: «وقد ذكر لي بعضهم أن الخليل قال: أنْ مضمرة بعد إذنْ. ولو كانت مما يضمر بعده أنْ فكانت بمنزلة اللام وحتى لأضمرتها إذا قلت: عبد الله إذن يأتيك، فكان ينبغي أن تنصب إذن يأتيك لأن المعنى واحد. ولم يغيّر فيه المعنى الذي كان في قوله إذنْ يأتيك عبد الله، كما يتغيّر المعنى في حتى في الرفع والنصب. فهذا ما رووْا. وأمّا ما سمعت منه فالأول». الكتاب ٣/١٦.

(٣) الجنى الداني ص ٣٦٣، والمساعد ٣/٧٤.

(٤) قال سيبويه: «اعلم أن إذن إذا كانت جواباً وكانت مبتدأة عملت في الفعل عمل أرى في الاسم إذا كانت مبتدأة. وذلك قولك: إذن أجيئَك، وإذنْ آتيَك». الكتاب ٣/٢١. وقال: «واعلم أنّ إذنْ إذا كانت بين الفعل وبين شيء الفعلُ معتمد عليه فإنها ملغاة لا تنصب، كما لا تنصب أرى إذا كانت بين الفعل والاسم في قولك: كان أرى زيدٌ ذاهباً، وكما لا تعمل في قولك: إني أُرى ذاهب. فإذن لا تصل في ذا الموضع إلى أن تنصب كما لا تصل أُرى هنا إلى أن تنصب. فهذا تفسير الخليل». الكتاب ٣/١٤. وقال: «وأمّا ما سمعت منه فالأول». الكتاب ٣/١٦. قوله: فالأول، أيْ: أنها الناصبة بنفسها.

وكـأنّ مَنْ نصب بإضمـار أنْ قاسهـا على «حتى» و «كي» ولامهـا ولام الجحود. ولا يصح القياس عليها، لأنها تنصب بإضمار «أنْ» لجواز دخولها على المصادر، وربّما ظهرت «أنْ» مع بعضها في بعض المواضع. ولما كانت «إذنْ» لا يصـح دخـولهـا على المصادر ولا يصح إظهار «أنْ» بعدها في موضع من المواضع لم يجز القياس في نصب ما بعدها على ما ذكر[1]. وأيضاً يردّ قول مَنْ قال إنّ النصب بأنْ مضمرة بعدها أنّ «أنْ» لا تضمر إلا بعد حرف جرّ أو عاطف[2]، و «إذنْ» ليست من ذلك.

وزعم بعض الكوفيين أنّ «إذن» مركبة من «إذْ» الظرفية و «أنْ». فعلى هذا يكون نصب ما بعدها بأنْ المنطوق بها، إلا أنها سهلت همزتها بنقلها إلى ما قبلها من الذال وركبتا تركيباً واحداً. وهذا مردود من وجهين، الأول: أن الأصل في الحروف البساطة، ولا يدّعى التركيب إلا بدليل، ولا دليل هنا. والثاني: أنها لو كانت مركبة من «إذْ» و «أنْ» لكانت ناصبة دائماً، تقدّمت أو تأخرت[3].

والصحيح كما قال سيبويه أنها الناصبة بنفسها، وأنها حرف جزاء وجواب.

---

(١) رصف المباني ص ١٥٦.

(٢) المساعد ٣/٧٤.

(٣) رصف المباني ص ١٥٧

المسألة الخامسة

موضع «أنْ» و «أنّ» إذا حذف عنهما حرف الجر

ذهب الخليل إلى أنهما في موضع نصب، لأن حرف الجر قد زال. وذهب سيبويه إلى ذلك، لكنه جعل أقوى منه أن يكون الموضع جرًّا، وهذا هو الصحيح في النقل عن الخليل وسيبويه[1]. وزعم ابن الحاجب[2] وابن مالك[3] أن مذهب الخليل أنهما في موضع جرّ، وأن مذهب سيبويه أنهما في موضع نصب، وهذا ليس صحيحاً، فما قاله سيبويه واضح لا يحتمل التأويل، وقد يكون ابن الحاجب قد وقع منه خطأ في النقل سهواً، وتبعه ابن مالك في ذلك.

---

(١) قال سيبويه: «وسألت الخليل عن قوله جلّ ذكره: ﴿وأنَّ هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون﴾، فقال: إنما هو على حذف اللام، كأنه قال: ولأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون. وقال: ونظيرها: ﴿لإيلاف قريش﴾، لأنه إنما هو: لذلك (فليعبدوا). فإنْ حذفت اللام من أنْ فهو نصب، كما أنك لو حذفت اللام من «لإيلاف» كان نصباً. هذا قول الخليل». الكتاب ١٢٦/٣. وقال أيضاً: «وتقول لبّيك إن الحمد والنعمة لك، وإنْ شئت قلت: أنّ. ولو قال إنسان: إنّ «أنّ» في موضع جرّ في هذه الأشياء، ولكنه حرف كثر استعماله في كلامهم، فجاز فيه حذف الجار كما حذفوا ربَّ في قولهم:

وبلدٍ تحسبه مكسوحاً

لكان قولاً قوياً. وله نظائر نحو قوله: لاهِ أبوك». الكتاب ١٢٨/٣.

(٢) أمالي ابن الحاجب ٧١٢/٢.

(٣) التسهيل ص ٨٣، والمساعد ٤٢٩/١، والصبان ٩٢/٢.

ووجه النصب في هذه المسألة أنه اسم حذف منه حرف الجرّ فوجب أن يتعدّى الفعل إليه فينصبه كما في قوله تعالى: ﴿واختار موسى قومَه﴾[1]، وكما في قول عمرو بن معد يكرب[2]:

أمرتك الخيرَ فافعلْ ما أُمرتَ به   فقد تركتك ذا مالٍ وذا نشبِ

وهو كثير.

ووجه الجرّ أنه اسم سقط منه حرف الجرّ في موضع لا يصح تسلط الفعل عليه فوجب إضماره كقول: اللهِ لأفعلنّ، وكقولك جران العود[3]:

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ   إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ

وكقول رؤبة: خيرٍ عافاك الله، إذا قيل له: كيف أصبحت[4]؟ وكقول الفرزدق[5]:

وما زرت ليلى أن تكون حبيبة   إليّ ولا دَيْنٍ بها أنا طالبُه

---

(١) الأعراف: ١٥٥.

(٢) شعره ص ٤٧، وسيبويه ١/٣٧، والمفصل ص ٢٩١، والخزانة ١/١٦٤. النشب: المال الثابت. والشاهد فيه قوله: أمرتك الخير، حيث حذف حرف الجر من الخير، ونصبها.

(٣) سيبويه ١/٢٦٣، والخزانة ٤/١٩٧، وابن يعيش ٢/٨٠. وأوضح المسالك ٢/٢٦١، اليعافير: جمع يعفور، وهو ولد البقرة الوحشية. والعيس: جمع عيساء، وهي الإبل البيض التي يخالط بياضها شيء من الشقرة. والشاهد فيه قوله: وبلدة، حيث أضمر حرف الجر «ربّ»، وبقي عمله.

(٤) المفصل ص ٢٩٢، وأوضح المسالك ٣/٧٩.

(٥) ديوانه ١/٨٤، والمساعد ١/٤٢٩، والصبان ٢/٩٢. والشاهد فيه قوله: أن تكون، حيث حذف حرف الجر منه، إذ أصله: لأنْ تكون، وبقي محله الجرّ بدليل عطف قوله: ولا دينٍ، عليه.

وأجيب عن الأول بأنه قد جاء النصب والخفض[1]، والنصب هو الوجه[2]، فالقياس عليه أقوى من القياس على الجر. وأمّا قول جران العود وما يشبهه فأجيب عنه بأن الخفض عند بعضهم ليس بإضمار «رب» وإنما هو بالواو التي بمعنى «ربّ»[3]. وأمّا قول رؤبة فشاذ لا ينبغي أن تحمل عليه اللغة الفصيحة. وأجيب عن قول الفرزدق بأنه يحتمل كون «أن تكون» في موضع نصب، وعطف عليه بالجرّ على التوهم[4].

ووجه النصب في هذه المسألة هو الأقوى، لأن بقاء الجرّ بعد حذف عامله قليل شاذ[5]، والنصب كثير سائغ، فكان الحمل عليه أولى[6]. والله أعلم.

---

(١) تقول: اللهِ لأفعلنّ، وتقول: اللهَ لأفعلنّ، قال ذو الرمة:

ألا رُبَّ مَنْ قلبي له الله ناصحٌ ... ومَنْ قلبه لي في الظباءِ السوانحِ

(٢) قال سيبويه: «واعلم أنك إذا حذفت من المحلوف به حرف الجر نصبته، كما تنصب حقّاً إذا قلت: إنك ذاهب حقّاً. فالمحلوف به مؤكد به الحديث كما تؤكده بالحق، ويجرّ بحروف الإضافة كما يجرّ حقٌّ إذا قلت: إنك ذاهب بحقٍّ، وذلك قولك: اللهِ لأفعلنّ». الكتاب ٣/٤٩٧.

(٣) وهذا مذهب الكوفيين والمبرد. مغني اللبيب ص ٤٧٣.

(٤) المساعد ١/٤٣٠.

(٥) كقول الفرزدق:

إذا قيل: أيُّ الناسِ شرُّ قبيلة ... أشارت كليبٍ بالأكفِ الأصابعُ

(٦) أمالي ابن الحاجب ٢/٧١٤، والمساعد ١/٤٢٩.

المسألة السادسة

الجرّ على الجـوار

مذهب الخليل أن الاسم المجرور على الجوار يجب أن يوافق الاسم الذي يجاوره في عدته وفي تذكيره وتأنيثه، فإنْ اختلفت العدة أو كان أحدهما مذكراً والآخر مؤنثاً، استعمل الكلام على أصله، ولا يجوز الجرّ على الجوار. يقولون: هذا وجارُ ثعلبٍ واسعٍ، لأن الثعلب مذكر، وواسع أيضاً مذكر، والعدة واحدة. ولا يقولون: هذا وجارُ ضبعٍ واسعٍ، لأن (واسع) مذكر والضبع مؤنثة. وكذلك لا يجوز أن يقولوا: هذا مكان ثعالِبَ واسعٍ، لاختلاف العدّة، فالثعالب جمع، وواسع مفرد[1]. إذن فالخليل لا يجيز الجرّ على الجوار إلا إذا استوى المتجاوران في التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع.

أما سيبويه فإنه يجيز الجرّ على الجوار ولو اختلف المتجاوران، وقد احتج بقول العجاج[2]:

---

(١) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٤٩٥.

(٢) هذا البيت من أرجوزة قالها يمدح يزيد بن معاوية وبعده:

على ذرى قلّامه المهدّل ... سُبوبُ كتّانٍ بأيدي الغسّلِ

وهو في مجموع أشعار العرب ٢/٤٧، والكتاب ١/٤٣٧، وشرح أبيات سيبويه ١/٤٩٥.

المرمل: المنسوج، والقلام: اسم نبات، والذرى: الأعالي، والمهدّل: المدلّى، والسبوب: جمع سِبٍّ وهو ثوب من كتان أبيض. وهذا الرجز وما يليه في وصف ماء ورده الشاعر، فشبه ما نسجته العنكبوت على هذا الماء بثوب رقيق من الكتان.

كأن نسج العنكبوتِ المرملِ

فقد جرّ المرمل، وهو مذكر لمجاورته للعنكبوت وهي مؤنثة[1]. ويرد عليه أنه يصح تذكير العنكبوت، قال الفراء[2] «والعنكبوت أنثى، وقد يذكرها بعض العرب». وقال ابن منظور[3]: «العنكبوت دويبة تنسج، في الهواء، وعلى رأس البئر، نسجاً رقيقاً مهلهلاً، مؤنثة، وربما ذكّرت في الشعر».

ويقوي مذهب الخليل قول امرئ القيس[4]:

كأن ثبيراً في عرانين وبله ... كبير أناس في بجادٍ مزمّلِ

فجرّ «مزمّل» وهو مفرد مذكر لمجاورته «بجاد» وهو أيضاً مفرد مذكر.

---

(١) قال سيبويه: «وقال الخليل رحمه الله: لا يقولون إلا هذان جحرا ضب خربان، من قبل أن الضب واحد، والجحر جحران، وإنما يغلطون إذا كان الآخر بعدة الأول وكان مذكراً مثله أو مؤنثاً. وقالوا: هذه جحرةُ ضباب خربةٍ، لأن الضباب مؤنثة ولأن الجحرة مؤنثة، والعدة واحدة، فغلطوا. وهذا قول الخليل رحمه الله، ولا نرى هذا والأول إلا سواء، لأنه إذا قال: هذا جحرُ ضبٍ متهدّمٍ، ففيه من البيان أنه ليس بالضب، مثل ما في التثنية من البيان أنه ليس بالضب. وقال العجاج: كأن نسج العنكبوت المرمل. فالنسج مذكر والعنكبوت أنثى». الكتاب ١/٤٣٧.

(٢) معاني القرآن ٢/٣١٧. وأنشد على ذلك قول الشاعر:

على هطّالهم منهم بيوت ... كأن العنكبوت هو ابتناها

(٣) اللسان (عنكب) وأنشد على ذلك قول أبي النجم:

مما يسدّي العنكبوت إذا خلا

(٤) البيت في ديوانه ص ٢٥، والرواية فيه: كأن أباناً في أفانين ودقه. وهو من شواهد المغني ص ٦٦٩، والخزانة ٢/٣٢٧. أبان وثبير: جبلان، والعرانين: مفردها عرنين، وهو مقدم الأنف. والأفانين: الضروب والأنواع، مفردها: فنن، والودق: المطر، والبجاد: الكساء المخطط. شبّه هذا الجبل حين نزل عليه المطر وعمه الخصب بشيخ ضعيف في ثوب مخطط.

وقد يحتج لسيبويه بقول الشاعر[1]:

يا صاحِ بلّغ ذوي الـزوجاتِ كلِّهم   أن ليس وصل إذا انحلّت عرا الذنب

فجرّ «كلّهم»، وهو جمع مذكر، لمجاورته (الزوجات)، وهو جمع مؤنث، ويضعف هذا الاحتجاج من قبل أن هذا وقع في التوكيد، وما ذكره سيبويه هو ما جرى نعتا، ولم يتعرض للتوكيد، قال[2]: «ومما جرى نعتاً على غير وجه الكلام: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم وهو القياس».

وأنكر السيرافي وابن جني الخفض على الجوار، وتأولا قولهم :«خربٍ»على أنه صفة لضب. ثم قال السيرافي: الأصل خربٍ الجحرُ منه، ثم حذف الضمير للعلم به، وحُوّل الإسناد إلى ضمير الضب، وخفض الجحر، ثم أتي بضميره مكانه لتقدم ذكره فاستتر[3]. «قال ابن جني: الأصل: خربٍ جحره، ثم أنيب المضاف إليه عن المضاف فارتفع واستتر. ويلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له، وذلك لا يجوز عند البصريين وإنْ أمن اللبس»[4]. والله أعلم.

---

(١) هذا البيت لأبي الغريب الأعرابي كما في الخزانة ٢/٣٢٥. وهو في مغني اللبيب ص ٨٩٥، وشرح شذور الذهب ص ٣٣١، بدون نسبة.

(٢) الكتاب ١/٤٣٦.

(٣) مغني اللبيب ص ٨٩٦.

(٤) المرجع السابق.

المسألة السابعـــة

«أيّ» الموصولة

مذهب سيبويه والجمهور أن «أيّ» الموصولة مبنية على الضم[1]، وذلك إذا كان صدر صلتها محذوفاً، وأمّا إذا لم يحذف فهي معربة[2]. ومذهب الخليل ويونس أنها معربة دائماً[3]، فإنْ ورد ما ظاهره ذلك كقوله تعالى: ﴿ثم لننزعن من كل شيعـة أيّهم أشدّ﴾[4]، في قراءة رفع «أيّ» وهي القراءة المشهورة[5]،

---

(١) قال سيبويه: «وأرى قولهم: اضرب أيُّهم أفضل، على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسة عشر، وبمنزلة الفتحة في الآن حين قالوا: من الآنَ إلى غد، ففعلوا ذلـك بأيهم حين جاء مجيئـاً لم تجئ أخـواته عليه إلا قليلاً، واستعمل استعمالاً لم تستعمله أخواته إلا ضعيفاً». الكتاب ٢/ ٤٠٠.

(٢) قال سيبويه: «وذلك قولك: اضرب أيُّهم هو أفضل، واضرب أيُّهم كان أفضل، واضرب أيُّهم أبوه أفضل. جرى ذا على القياس لأن «الذي» يحسن ها هنا». الكتاب ٢/ ٤٠٣.

(٣) قال سيبويه: «وسألت الخليل رحمه الله عن قولهم: اضرب أيُّهم أفضل؟ فقال: القياس النصب، كمـا تقـول: اضرب الذي أفضلُ، لأن أيّاً في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي». الكتاب ٢/ ٣٩٨. وانظر: التسهيل ص ٣٥

(٤) مريم: ٦٩.

(٥) وبعضهم قرأها بالنصب، فأعربها، وجعلها مفعولاً به لِـ «تنزعنّ». قال سيبويه: «وحدّثنا هارون أن ناسـاً، وهم الكـوفيون، يقرأونها: «ثم لننزعنّ من كل شيعةٍ أيّهم أشدّ على الرحمن عتياً»، وهي لغة جيدة، نصبوها كما جرّوها حين قالوا: امرر على أيّهم أفضلُ، فأجراها هؤلاء مجرى الذي إذا قلت: اضرب الذي أفضلُ، لأنك تنزل أيّاً ومَنْ منزلة الذي في غير الجزاء والاستفهام. الكتاب ٢/ ٣٩٩.

خرّجه الخليل على أن أيّاً استفهامية محكية هي وما بعدها بقول محذوف، والتقدير: الجنس الذي يقال فيه: أيّهم أشدّ[1]. أمّا يونس فهو يرى أيضاً أنها استفهامية، لكنها مع ما بعدها في موضع مفعول للفعل الذي قبلها، وهو معلّق عنها[2]؛ لأن التعليق عنده يجوز في غير أفعال القلوب[3]. فهي عنده وعند الخليل مرفوعة على الابتداء، وخبره أشدّ[4]، والحجة عليهما قول الشاعر[5]:

إذا ما لَقِيتَ بني مالكٍ ... فسلّمْ على أيُّهم أفضلُ

في رواية ضم «أيّ»، وهي الرواية المشهورة الكثيرة، فالقول لا يضمر بين حرف الجرّ ومجروره، وحروف الجرّ لا تعلّق عن العمل، فتعيّن البناء[6]، قال

---

(١) قال سيبويه: «وزعم الخليل أن أيُّهم إنما وقع في: اضرب أيُّهم أفضل، على أنه حكاية، كأنه قال: اضرب الذي يقال له أيُّهم أفضل، وشبهه بقول الأخطل:

ولقد أبيت من الفتاة بمنزل ... فأبيت لا حَرِجٌ ولا محرومُ»

الكتاب ٢/٣٩٩. وقال أيضاً: «ولكنه فيما زعم الخليل رحمه الله فأبيت بمنزلة الذي يقال له: لا حرجٌ ولا محروم». الكتاب ٢/٨٥. وقال: «وقال الخليل رحمه الله: كأنه حكاية لما كان يتكلم به قبل ذلك، فكأنه حكى ذلك اللفظ». الكتاب ٢/٨٥.

(٢) قال سيبويه: «وأما يونس فيزعم أنه بمنزلة قولك: أشهد إنك لرسول الله. واضرب معلقة». الكتاب ٢/٤٠٠.

(٣) المساعد ١/١٥٥.

(٤) ما ذهب إليه الخليل ويونس من كون ضمة «أيّ» ضمة إعراب، وأنها مبتدأ وخبره أشدُّ، هو مذهب الكوفيين. الإنصاف ٢/٧١١.

(٥) هذا البيت لغسّان بن وعلة بن مرة بن عباد. ويروى: إذا ما أتيت بني مالك. وهو في الإنصاف ٢/٧١٥، والمغني ص ١٠٨، وابن يعيش ٣/١٤٧، وأوضح المسالك ١/١٥٠. والشاهد فيه قوله: أيهم أفضل، حيث جاءت «أيّ» مبنية على الضم، وهي موصولة، لأن غير الموصولة تعرب ولا تبنى. هذا وروي البيت بجرّ «أي»، فيكون معرباً مجروراً بالكسرة. إلاّ أن رواية الضم أكثر وأشهر.

(٦) المساعد ١/١٥٥.

سيبويه[1]: وتفسير الخليل رحمه الله ذلك الأول بعيد ، إنما يجوز في شعر أو اضطرار. ولو ساغ هذا في الأسماء لجاز أن تقول: اضرب الفاسقُ الخبيثُ، تريد: الذي يقال له الفاسقُ الخبيثُ». وقال ابن الأنباري[2]: «وأمّا قول يونس فضعيف، لأن تعليق «اضرب» ونحوه من الأفعال لا يجوز لأنه فعل مؤثر، فلا يجوز إلغاؤه، وإنما يجوز أن تعلّق أفعال القلوب عن الاستفهام. وهذا ليس بفعل من أفعال القلوب، فكان هذا القول ضعيفاً جداً».

ويحتج لسيبويه بالقول إنها بنيت على الضم لأن القياس يقتضي أن تكون مبنية لوقوعها موقع حرف الجزاء والاستفهام والاسم الموصول، إلا أنهم أعربوها حملاً على نظيرها وهو بعض، وعلى نقيضها وهو كل، وذلك على خلاف القياس، فلما دخلها نقص بحذف العائد ضعفت، فردّت إلى أصلها من البناء، على مقتضى القياس. وإنما بنيت على الضم لأنه لمّا حذفوا المبتدأ من صلتها بنوها على الضم لأنه أقوى الحركات[3].

ويحتج للخليل بالقول إنّ المفرد من المبنيات إذا أضيف أعرب نحو قبل وبعد، فصارت الإضافة توجب إعراب الاسم، و «أيّ» إذا أفردت أعربت، فلو قلنا إنها إذا أضيفت بنيت لكان هذا نقضاً للأصول[4]. وقد نقل عن الزجاج أنه قال: ما تبيّن لي أن سيبويه غلط إلا في موضعين هذا أحدهما، فإنه يسلّم أنها تعرب إذا أفردت، فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت[5]؟ وحكى أبو عمر الجرمي قوله: خرجت من الخندق ـ يعني خندق البصرة ـ حتى صرت إلى مكة، لم أسمع أحداً يقول: «اضرب أيُّهم أفضل»، أيْ كلّهم ينصبون[6].

---

(1) الكتاب ٢/٤٠١.

(2) الإنصاف ٢/٧١٦

(3) الإنصاف ٢/٧١٣.

(4) الإنصاف ٢/٧١٢.

(5) مغني اللبيب ص ١٠٨.

(6) الإنصاف ٢/٧١٢، والمغني ص ١٠٨

والصحيح كما يقول ابن الحاجب[1] مذهب سيبويه، لأن مذهب الخليل يلزم منه أمور: أحدها: حذف كثير وهو على خلاف القياس. والثاني: أن المعنى لا يستقيم إلا أن يقدّر: الذي يقال فيه هو أشدُّ. والثالث: أن الاستفهام لا يقع إلا بعد أفعال العلم أو القول على الحكاية، ولا يقع بعد غيره من الأفعال. والله أعلم بالصواب.

---

(١) أمالي ابن الحاجب ١/١٤٨.

المسألة الثامنـــة

أصل «خطايا» و «جاءٍ» ونحوهما[1]

أصـل «خـطايا» عند الخليل « خطايئ » ، بياء مكسورة وهي ياء خطيئة، وهمزة بعدها، هي لامها، ثم قلبت الهمزة في موضع الياء لئلا يؤدي إلى إبدال الياء همزة كما تبدل في صحيفة وصحائف وكتيبة وكتائب، لوقوعها قبل الطرف بحرف، لأنهم يُجرون ما قبل الطرف بحرف من هذا النوع مجرى الطرف في الإبدال، وهم يبدلون من الياء إذا وقعت طرفاً وقبلها ألف زائدة همزة، فلو لم تُقـدّم الهمـزة على الياء لكان يؤدي إلى اجتماع همزتين، وذلك مرفوض في كلامهم، فصارت «خطائي»، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء ألفاً، فصارت «خطاءا»، فاجتمع شبه ثلاث ألفات، لأن الهمزة تشبه الألف، فأبدلت الهمزة ياء، فصارت خطايا[2]، ووزنها عنده فُعالَى[3]. وهذا الذي ذهب إليه الخليل هو مذهب الكوفيين.

وأصلها عند سيبويه «خَطايئ» أيضاً، ولكنه يقلب الياء همزة كما هو قياس

---

(١) أيْ: كل جمع أقصى لمفرد لامه همزة قبلها حرف مد وكل اسم فاعل لفعل أجوف مهموز اللام.

(٢) انـظر: الإنصاف ٢/٨٠٥، وشرح الشافية ١/٢٥، ٣/٥٩، ٦٢، ١٢٩، والمنصف ٢/٥٢، وأوضح المسالك ٤/٣٧٩، والصبان ٤/٢٩١، وشرح التصريح ٢/٣٧١.

(٣) الإنصاف ٢/٨٠٥.

الأجوف الصحيح اللام نحو قائل وبائع، فتصير «خَطائِئ»(1)، ثم أبدلت الهمزة الثانية ياء لأنها وقعت متطرفة بعد همزة فصارت «خطائي»، ثم عمل بها عنده كما عمل بها عند الخليل، فصارت خطايا(2). ووزنها عنده فعائل(3).

وأمّا «جاءٍ» فأصلها عند الخليل «جايِئ» ، ثم قلبت الهمزة في موضع الياء(4)، لئلا يؤدي إلى إبدال الياء همزة كما ذكرنا في «خطايا»، فصارت «جائيا». وأصلها عند سيبويه «جايِئ» أيضاً، ثم أعلّت الياء بقلبها همزة كما

(1) فيتخلص مما يجتنبه الخليل مع ارتكاب القلب الذي هو خلاف الأصل. وقد نقل سيبويه عن الخليل مثل ذلك أيضاً، وذلك أنه حكى عنه أنه إذا اجتمعت همزتان في كلمة واحدة اختير تخفيف الأخيرة نحو جاءٍ وآدم، فقد حكم بانقلاب ياء الجائي عن الهمزة، وهذا مذهب سيبويه. شرح الشافية ١/٢٥.

(2) قال سيبويه: «وأمّا خطايا فكأنهم قلبوا ياء أبدلت من آخر خطايا ألفا، لأن ما قبل آخرها مكسور، كما أبدلوا ياء مطايا ونحوها ألفا، وأبدوا مكان الهمزة التي قبل الآخر ياء، وفتحت للألف كما فتحوا راء مدارى، فرّقوا بينها وبين الهمزة التي تكون من نفس الحرف، أو بدلاً مما هو من نفس الحرف، نحو فعالٍ من بَرِئْتُ إذا قلت: رأيت براءً، وما يكون بدلاً من نفس الحرف قضاء، إذا قلت: رأيت قضاءً، وهو فعالٌ من قضيتُ، فلما أبدلوا من الحرف الآخر ألفاً استثقلوا همزة بين ألفين، لقرب الألفين من الهمزة. ألا ترى أن ناساً يحققون الهمزة، فإذا صارت بين ألفين خففوا، وذلك قولك: كساءان، ورأيت كساء، وأصبت هناء، فيخففون كما يخففون إذا التقت الهمزتان، لأن الألف أقرب الحروف إلى الهمزة. ولا يبدلون، لأن الاسم قد يجري في الكلام ولا تلزق الألف الآخرة بهمزتها، فصارت كالهمزة التي تكون في الكلمة على حدة، فلما كان ذا من كلامهم أبدلوا مكان الهمزة التي قبل الآخرة ياء». الكتاب ٣/٥٥٣.

(3) الإنصاف ٢/٨٠٥.

(4) قال سيبويه: «وأما الخليل فكان يزعم أن قولك جاءٍ وشاءٍ ونحوهما اللام فيهن مقلوبة. وقال: ألزموا ذلك هذا واطرد فيه، إذا كانوا يقلبون كراهية الهمزة الواحدة». الكتاب ٤/٣٧٧.

هو قياس الأجوف الصحيح اللام فصارت «جائئا»، ثم قلبت الهمزة الثانية ياء كما ذكرنا في خطايا فصارت جائيا[1]. ثم أعطيت الكلمة عندهما حكم قاضٍ ونحوه من حذف الياء إذا كان منوّناً غير منصوب وبقائها فيما عدا ذلك. ووزنها عند الخليل فالعٌ وعند سيبويه فاعل[2].

والـذي دعـا الخليل إلى تقـدير القلب في هذه المسألة أمران: الأول: الخوف من الجمع بين إعلالين ؛ لأنه إذا قدم الهمزة إلى موضع الياء، وأخر الياء إلى موضع الهمزة، لم يجب قلب الياء همزة، فلا يكون فيه إلا إعلال واحد. وإذا أتى بالكلمة على أصلها من غير قلب جمع فيه بين إعلالين ، وهما: قلب الياء همـزة، وقلب الهمـزة ياء[3]، والثـاني: أنـه رآهم يقلبـون فيما اللام فيه

(١) قال سيبويه: «فهذه الحروف تجري مجرى قال يقول، وباع يبيع، وخاف يخاف، وهاب يهاب. إلا أنك تحوّل اللام ياء إذا همزت العين، وذلك قولك: جاءٍ كما ترى، همزت العين التي هي همزت في بائع واللام مهموزة، فالتقت همزتان، ولم تكن لتجعل اللام بين بين من قبل أنهما في كلمة واحدة، وأنهما لا يفترقان، فصار بمنزلة ما يلزمه الإدغام لأنه في كلمة واحدة، وأن التضعيف لا يفارقه، وسترى ذلك في باب الإدغام إن شاء الله تعالى. فلما لزمت الهمزتان ازدادتا ثقلاً، فحوّلوا اللام وأخرجوها من شبه الهمزة. الكتاب ٣٧٦/٤. وقال أيضاً: «وإذا كانت الهمزتان في كلمتين فإن كل واحدة منهما قد تجري في الكلام ولا تلزق بهمزتها همزة، فلما كانتا لا تفارقان الكلمة كانتا أثقل، فأبدلوا من إحداهما ولم يجعلوهما في الاسم الواحد والكلمة الواحدة بمنزلتهما في كلمتين. فمن ذلك قولك في فاعلٍ من جئت جاءٍ، أبدلت مكانها الياء لأن ما قبلها مكسور، فأبدلت مكـانهـا الحـرف الـذي منه الحركة التي قبلها، كما فعلت ذلك بالهمزة الساكنة حين خففت». الكتاب ٥٥٢/٣.

(٢) المنصف ٥٤/٢.

(٣) قال ابن الأنباري: «وهذا التقدير غير كافٍ في تقدير القلب، لأن الهمزة حرف صحيح، فإعلالها لا يعتد به. والذي يدل على ذلك أن الهمزة تصح حيث لا يصح حرف العلة. ألا ترى أن حرف العلة إذا تحرك وانفتح ما قبله وجب إعلاله نحو عَصَوٌ ورَحَيٌ، والهمزة =

صحيحة، فهم بأن يقلبوا فيما اللام فيه معتلة أجدر[1]، فمن ذلك قول العجاج[2]:

لاثٍ به الأشَاءُ والعُبْرِيُّ

وقول طريف بن تميم العنبري[3]:

فتَعَرَّفوني أنني أنا ذاكُمُ   شاكٍ سلاحي في الحوادث مُعْلِمُ

فالمراد لائث في البيت الأول، وشائك في البيت الثاني، ولكن حصل قلب في كليهما.

هذا وقد رجّح ابن جني مذهب سيبويه في «خطايا»، قال[4]: «ومذهب من لم يقل بالقلب في «خطايا» عندي أقوى من مذهب الخليل، وذلك أنه قد حكي

= إذا تحركت وانفتح ما قبلها لا يجب إعلالها نحو كلأ ورشأ. وإذا كانت الهمزة كذلك كان قلبها بمنزلة إبدال الحروف الصحيحة بعضها من بعض، كقولهم في أصيلان «أصيلال»، فلا يعتد به، وإنما يعتد بإعلال حرف العلة، لأنه الأصل في الإعلال، وإذا كان قلب الهمزة غير معتد به لم يكن هاهنا إجراؤه على الأصل يؤدي إلى الجمع بين إعلالين». الإنصاف ٢/٨٠٨.

(١) المنصف ٢/٥٧.

(٢) ديوانه ص ٣١٤، وسيبويه ٣/٤٦٦، والمقتضب ١/١١٥، والخصائص ٢/١٢٩، وشرح الشافية ٣/١٢٨، والمنصف ٢/٥٢ـ ٥٣. الأشاء: صغار النخل، واحدتها: أشاءة. واللاثي: الكثير الملتف. والعبريّ: ما ينبت على ضفاف الأنهار. وهذا الرجز في وصف مكان مخصب كثير الشجر. والشاهد قوله: لاث، حيث إنه مقلوب من لائث.

(٣) وهو شاعر جاهلي. والبيت في الكتاب ٣/٤٦٦، والمقتضب ١/١١٦، والمنصف ٢/٥٣، وشرح الشافية ٣/١٢٨. المعلم: الذي أعلم نفسه في الحرب بعلامة إعلاماً بشجاعته. والشاهد فيه قوله: شاكٍ، حيث إنه مقلوب من شائك.

(٤) المنصف ٢/٥٧.

عنهم: غفر الله له خطائئه، بوزن خطاعِعه، وحكى أبو زيد: دريئة ودرائئ ، بوزن دراعع، وخطيئة «خَطائِئ»، وذلك في كتاب الهمز المقيس، قرأته على أبي علي عنه».

وفيما يتعلق بـ «جاءٍ» فقد رجّح أبو علي الفارسي مذهب الخليل فيما نقل عنه، قال ابن جني[1]: «رأيت أبا علي يذهب إلى قوة قول الخليل في هذا الباب. قال: لأنه لا يجمع على الكلمة إعلالين، إنما هو إعلال واحد، وهو تقديم اللام، وتأخير العين، قال: ومَنْ قال: إنه ليس بمقلوب فقد جمع على الكلمة إعلالين: قلب العين همزة وقلب اللام ياء. قال: وإذا كانوا قد قلبوا في «شاكٍ ولاثٍ» مع أنه ليس فيه اجتماع هزتين، ومع أنهم لو لم يقلبوا لما جمعوا على الكلمة إعلالين، فهم بأن يقلبوا فيما لو لم يقلبوه للزمهم إعلالان - وهو باب ساءٍ وشاءٍ وجاءٍ - أولى». وقد استحسن ابن عصفور هذا الترجيح، إلا أنه حكى أن السماع يشهد لمذهب سيبويه، قال[2]: «وهذا الترجيح حسن، إلا أن السماع يشهد للمذهب الأول. وذلك أن من العرب من يقول: شاكٌ ولاثٌ، فيحذف العين من شائك ولائث. ومنهم من يقول: شاكٍ ولاثٍ، كما تقدم، فيقلب. والذي من لغته القلب ليس من لغته الحذف. وكلهم يقول: شائك ولائث. فلما وجدنا العرب كلها تقول: جاءٍ، ولا تحذف، علمنا أنه في لغة الحاذفين على أصله، إذ ليس من لغتهم القلب، ومن لغتهم البقاء على الأصل. وأمّا في لغة القالبين في شاكٍ ولاثٍ، فيحتمل أن يكون مقلوباً، ويحتمل أن يكون باقياً على أصله. فقد حصل إذنْ ما ذهب إليه سيبويه سماعاً. وما ذهب إليه الخليل ليس له من السماع ما يقطع به، فهو محتمل». والله أعلم بالصواب.

---

(١) المنصف ٢/٥٣.

(٢) الممتع ٢/٥١١.

المسألة التاسعة

تأصيل «مهما»

أصلهـا عنـد الخليل «ما» الشرطية، زيدت عليها «ما» التي تدخل على أخـواتهـا الشـرطيات نحو: أينما، متى ما، إنْ ما، أيّ ما، فصارت «ماما»، فاستقبحوا هذا اللفظ لتكرار الحرفين، فأبدلوا من الألف الأولى هاء، لأنها من مخرجها، فصارت «مهما»[1]. وكان القلب في الأولى تنبيهاً على أنها هي المعتمدة[2].

وجوّز سيبويه أن تكون مركبة من «مَهْ» و «ما»، فقد قال[3]: «وقد يجوز أن يكون «مَهْ» كإذْ ضمّ إليها ما». والمراد بإذْ في قوله التي يجازى بها، فَـ «مَهْ» على هذا تكون حرفاً من حروف الجزاء، ويبعد أن تكون بمعنى: اكففْ، خلافاً لبعضهم[4].

---

(١) قال سيبويه: «وسألت الخليل عن مهما فقال: هي ما أدخلت معها ما لغوا، بمنزلتها مع متى إذا قلت: متى ما تأتيني آتك، وبمنزلتها مع إنْ إذا قلت: إنْ ما تأتنـي آتك، وبمنزلتها مع أين، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿أينما تكونوا يدركم الموت﴾، وبمنزلتها مع أيّ إذا قلت: (أيّاً ما تدعـوا فله الأسمـاء الحسنى)، ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظاً واحداً فيقولوا: ماما، فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى». الكتاب ٣/٥٩.

(٢) المساعد ٤/١٣٧.

(٣) الكتاب ٣/٥٩.

(٤) قال أبو علي الفارسي: «قال سيبويه: فقد يجوز أن يكون (مَهْ) كإذْ ضمّت إليها «ما»، يريد: إذْ التي قد جوزي بها في قوله:

إذْ ما تريـنـي الـيوم مزجـيّ ظعـينـتـي　　　اصَـعِّـدُ سيراً في الـبـلاد وأفـرعُ

وهي عند الأخفش والزجاج والبغداديين مركبة من «مَهْ» بمعنى: اكفف، وما الشرطية[1]. وقيل: هي اسم مفرد غير مركب معناه العموم، ووزنها (فَعْلى)، والألف للإلحاق، وزال التنوين للبناء، أو الألف للتأنيث[2].

وقول الخليل أبين وأوضح[3]. ومما يؤيد قوله أنه قد استفهم بِـ «مهما» كما يستفهم بِـ «ما» نحو قول الشاعر[4]:

مهما لِيَ الليلةَ مهما ليه   أودى بنعليّ وسرباليَهْ

فمهما بمنزلة ما، كأنه قال: مالي[5]؟. والله أعلم.

* * *

= فإني من قوم سواكم وإنما   رجاليَ فهمٌ بالحجاز وأشجعُ

فالفعل الذي هو «تريني» مجزوم، وحذف النون الأولى لعلامة الجزم، ولو رفع لكان ترينني. فَـ «مَهْ» على هذا يكون حرفاً من حروف الجزاء، ويبعد أن تكون التي بمعنى «اكفف» التي في معنى الأمر، وذلك أنها لو كانت بمعنى الأمر لوجب أن ينجزم الفعل الذي بعدها بالجواب كما ينجزم إذا قال: كفّ أعطك». العضديات ص ٥٢.

(١) انظر: المساعد ١٣٧/٣، وابن يعيش ٨/٤. قال الرضي: «وفيه بعد، إذْ لا معنى للكف مع معنى الشرط إلا على بعد، وهو أن يقال في: مهما تفعل أفعلْ، إنه ردّ على كلام مقدر، كأنه قال لك قائل: أنت لا تقدر على ما أفعل، فقلت: مهما تفعل أفعل». شرح الكافية ٢٥٣/٢.

(٢) الرضي ٢٥٣/٢، والمساعد ١٣٧/٣.

(٣) العضديات ص ٥١.

(٤) البيت لعمرو بن ملقط وهو شاعر جاهلي، وهو في العضديات ص ٥١، والنوادر ص ٦٢، وأمالي ابن الحاجب ٦٥٨/٢، وابن يعيش ٤٣/٧، والرضي ٢٥٣/٢، والمغني ص ١٤٦، والهمع ٥٨/٢.

السربال: القميص والدرع.

(٥) العضديات ص ٥١، وابن يعيش ٤٣/٧.

خاتمة

بعد أن وفقني الله في إنجاز هذا البحث أرى إتماماً للفائدة أن أذكر في هذه الخاتمة ما توصلت إليه من نتائج . وفيما يلي أهمها:

١ـ أن الخليل بن أحمد امتاز بعقلية فذّة، وفضله على النحو كبير. فهو الذي بسطه، واستنبط أصوله، واستخرج مسائله وعللها، لذا يعدّ بحق واضع هذا العلم . ولم يؤلف في ذلك كتاباً، وإنما اكتفى بما أوحى إلى سيبويه، فحمل سيبويه ذلك عنه، وألّف فيه كتابه العظيم .

٢ـ يعتبر كتاب سيبويه خلاصة وافية لجميع المسائل النحوية . وقد رتبت هذه المسائل بطريقة علمية فريدة، تدل على دقة سيبويه وعنايته بالبحث وتتبع خصائص لغة العرب .

٣ـ نسبت للخليل وسيبويه في كتب المتأخرين آراء كثيرة لم يتثبت ناسبوها من صحتها . فجاء بعضها غير دقيق وجاء بعضها الآخر غير صحيح . وقد يكون ذلك راجعاً إمّا لعدم فهم عبارة سيبويه، وإمّا لنقل المتأخرين عن المتقدمين دون الرجوع إلى كتاب سيبويه نفسه . لذا يجب التحقق والتثبت من كل ما ينسب للخليل وسيبويه في كتب الشراح والمحققين .

٤ـ أن اختلاف الخليل وسيبويه كان قليلاً، وقد وقع في مسائل فرعية، وكذلك الخلاف بين سيبويه ويونس . وعلى هذا فالخلاف النحوي لم يبدأ حقيقة إلا على يد الأخفش تلميذ سيبويه حيث خالفه وخالف البصريين في مسائل كثيرة جداً، وقد عدّه بعضهم واضع أسس المدرسة الكوفية .

٥ـ لقد امتاز أئمة النحو القدامى بعقول فذّة قادرة على الإبداع والابتكار، ولم يكونوا فقط يرددون ما ينقلونه عن شيوخهم. فكانت لهم شخصياتهم المستقلة في معالجة المسائل النحوية وإبداء الرأي فيها، ولو أدّى ذلك إلى مخالفة شيوخهم، فلم يكونوا يأخذون إلا عن قناعة.

٦ـ اتّسمت مناقشات النحويين القدامى وخلافاتهم بالموضوعية التامة، البعيدة عن النواحي الذاتية. وقد خلت أقوالهم من مثل تلك الألفاظ التي زخرت بها أقوال المتأخرين نحو: «وَهِم»، «فهو واهم»، «غَلِط»، «فهو غالط»، «فاسد»، «باطل»، «ظاهر البطلان»، وغيرها. فهذا يدل على أنهم كانوا يتمتعون بخلق علمي رفيع.

والله الموفق.

المصادر والمراجع

١ـ أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد السيرافي . تحقيق طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي . مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر. ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م .

٢ـ الأشباه والنظائر للسيوطي . تحقيق عبد الرؤوف سعد. مكتبة الكليات الأزهرية. ١٣٥٥هـ ـ ١٩٧٥م .

٣ـ أمالي ابن الحاجب. تحقيق د. فخر قداره. دار الجيل ـ بيروت ، دار عمار ـ عمان. ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م .

٤ـ إنباه الرواة للقفطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت، دار الفكر العربي ـ القاهرة. الطبعة الأولى. ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .

٥ـ الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري. المكتبة العصرية ـ صيدا، بيروت. ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .

٦ـ أوضح المسالك لابن هشام. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الجيل ـ بيروت . الطبعة الخامسة. ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩ .

٧ـ بغية الوعاة للسيوطي . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.عيسى البابي الحلبي وشركاه. ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م .

٨ـ تاريخ الأدب العربي لبروكلمان. نقله إلى العربية د. رمضان عبد التواب. راجع الترجمة، د. السيد يعقوب بكر. الطبعة الثانية ـ دار المعارف.

٩ـ تاريخ العلماء النحويين لأبي المحاسن المفضل التنوخي. تحقيق د. عبد الفتاح محمد الحلو، الرياض. ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

١٠ـ تاريخ النحو وأصوله للدكتور عبد الحميد السيد طلب. مكتبة الشباب بمصر.

١١ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات. دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ.

١٢ـ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني. تحقيق الدكتور محمد المفدى. الرياض. ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

١٣ـ الجنى الداني للمرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوه والأستاذ محمد نديم فاضل. المكتبة العربية بحلب. ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.

١٤ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني. دار إحياء الكتب العربية ـ مصر.

١٥ـ خزانة الأدب للبغدادي. ، دار صادر ـ بيروت.

١٦ـ الخصائص لابن جني، حققه محمد علي النجار. دار الهدى للطباعة والنشر. بيروت.

١٧ـ ديوان امرىء القيس. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف بمصر. الطبعة الرابعة.

١٨ـ ديوان عبيد بن الأبرص، دار صادر ـ بيروت. ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.

١٩ـ ديوان العجاج. تحقيق د. عزة حسن. مكتبة دار الشروق ـ بيروت.

٢٠ـ ديوان الفرزدق. دار صار ـ بيروت. ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٢م.

٢١ـ رصف المباني للمالقي، تحقيق د. أحمد الخراط. دار القلم ـ دمشق.

٢٢ـ سرّ صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق د. حسن هنداوي. دار القلم ـ دمشق. الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٢٣ـ سيبويه إمام النحاة لعلي النجدي ناصف. عالم الكتب بالقاهرة. ١٩٧٩م.

٢٤ـ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي. المكتب التجاري للطباعة والنشر ـ بيروت.

٢٥ـ شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، حققه الدكتور محمد علي سلطاني. دار المأمون للتراث ـ دمشق، ١٩٧٥م.

٢٦ـ شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٢٧ـ شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي. تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد. دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.

٢٨ـ شرح شذور الذهب لابن هشام. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

٢٩ـ شرح الكافية لرضي الدين الاستراباذي. دار الكتب العلمية ـ بيروت. ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٣٠ـ شرح المفصل لابن يعيش. عالم الكتب ـ بيروت، مكتبة المتنبي ـ القاهرة.

٣١ـ الصاحبي لأحمد بن فارس. تحقيق السيد أحمد صقر. عيسى البابي الحلبي وشركاه ـ مصر.

٣٢ـ ضحى الإسلام لأحمد أمين. مكتبة النهضة المصرية. الطبعة السابعة ١٩٦٤م.

٣٣ـ طبقات فحول الشعراء لابن سلام، شرح محمود محمد شاكر. مطبعة المدني ـ القاهرة.

٣٤ـ طبقات النحويين واللغويين للزبيدي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف، الطبعة الثانية.

٣٥ـ علم النحو والصرف للدكتور عبد العزيز عتيق. بيروت ـ ١٩٦٣م.

٣٦ـ كتاب سيبويه. تحقيق عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض. الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٣٧ـ كشف الظنون لحاجي خليفة. مكتبة المثنى ـ بيروت.

٣٨ـ المدارس النحوية لشوقي ضيف. دار المعارف بمصر. الطبعة الثانية.

٣٩ـ المزهر للسيوطي. تحقيق محمد أحمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي. دار التراث بالقاهرة. الطبعة الثانية.

٤٠ـ المسائل العضديات لأبي علي الفارسي. تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري. عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية ـ بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٤١ـ مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار نهضة مصر للطبع والنشر.

٤٢ـ المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل. تحقيق د. محمد كامل بركات. دار الفكر ـ دمشق. ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٤٣ـ معاني القرآن للفراء. عالم الكتب ـ بيروت. الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٤٤ـ معجم الأدباء لياقوت الحموي، دار المستشرق ـ بيروت.

٤٥ـ مغني اللبيب لابن هشام. تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله. دار الفكر ـ بيروت. الطبعة الخامسة ١٩٧٩م.

٤٦ـ المفصل في تاريخ النحو العربي لمحمد خير الحلواني. مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

٤٧ـ المفصل في علم العربية للزمخشري. دار الجيل ـ بيروت. الطبعة الثانية.

٤٨ـ المقتضب للمبرد. تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة. مصر ١٣٨٥هـ.

٤٩ـ الممتع في التصريف لابن عصفور. تحقيق د. فخر الدين قباوة. دار المعرفة ـ بيروت.

٥٠ـ المنصف لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين. مصر. الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م.

٥١ـ نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري. تحقيق د. إبراهيم السامرائي. مكتبة المنار ـ الأردن. الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٥٢ـ نشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوي. تعليق عبد العظيم الثناوي ومحمد عبد الرحمن الكردي. مطبعة السعادة بمصر. الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.

٥٣ـ النوادر لأبي زيد. دار الكتاب العربي ـ بيروت، الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.

٥٤ـ وفيات الأعيان لابن خلكان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر ـ بيروت.

٥٥ـ همع الهوامع للسيوطي، عني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت.

فهرس الموضوعات